الفصل الثاني

مباحث في نقد متن الحديث الشريف

الحديث الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، كما أنه مبين لكثير من آيات القرآن الكريم ، وموضح لما غمض ، ومفصل لمجمله ، وهو الترجمة العملية لأهداف القرآن الكريم ومراميه ، والتطبيق السليم لحدوده وتشريعاته .

لذلك كان اهتمام المحدثين بدراسته ، وتوثيق مروياته ونقد أسانيده ومتونه من أهم الأعمال وأشرف القربات ؛ إذ الحديث الشريف نور السائرين إلى الله ، به يسترشدون ، ومن خلاله يتعبدون .

ولم تكن نشأة النقد لعلوم الحديث عامة ، ومتنه خاصة لإشباع فضول علمي ، أو رغبة جامحة منشؤها الترف المنهجي ، وإنما كانت الدوافع إليه أعمق ، والحاجة إليه أمسَّ ، فقد «أصبحت معرفة ديننا ـ وهو عصمة أمرنا ، وسبيل نجاحنا في دنيانا وآخرتنا ـ موقوفة على معرفة سننه ﷺ ، والصحيح من آثاره ، والعمل به»[1] .

وإذا كان الاهتمام بالأسانيد ، ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً قد نال أهمية بالغة ، حتى إن أمة من الأمم لا تستطيع أن تدعي أن لها تراثًا يقارب تراث المسلمين في ذلك الميدان ؛ فإن متون الأحاديث قد حظيت بعناية المحدثين وشغلت نقادهم ، بحثًا وتتبعًا في سبيل توثيق الصحيح منها والعمل به ، وكشف ما ألصق بها زورًا أو خطأً واطراحه .

وكما اشترط المحدثون لصحة الإسناد شروطًا فقد وضعوا ضوابط لسلامة المتن ، وهو ما يعبر عنه بالشذوذ والعلة ، ومع أهمية علم الرجال ودراسة

---

(١) الأعظمي ، مقدمة التمييز لمسلم ص٨ .

الأسانيد ، فإن نقد المتن يبقى ضروريًا لمواجهة احتمالات الخطأ الذي لم يسلم منه الثقات فضلاً عن الضعفاء ، مما يقوي من حجة الناقد في حكمه على الحديث أو الرواية فإن «التوثيق والتجريح لرواة الأسانيد أمر اجتهادي ، ومبني على غلبة الظن ، وبالتالي فقد يضعف بعضهم من هو ثقة عند آخرين ، وقد يصح العكس ، كما أن احتمال الخطأ حتى في رواية من وثق يبقى أمرًا واردًا»[(١)].

وإذا نادى المستشرقون اليوم في دراسة النصوص بالنقد الداخلي والخارجي ، وادعوا أن المحدثين لم يراعوا إلا الشق الخارجي في ذلك المنهج ، متنقصين ذلك المنهج الرائد ، فإن المحدثين لم يغفلوا ذلك ؛ بل « إن هذا الأسلوب من البحث والنقد ليس بجديد بالنسبة إلى المحدثين ، إذ إنه من جملة المناهج العلمية التي اخترعوها في مرحلة الرواية وطوروها في المرحلة الثانية لاستخدامها في توثيق الكتب والصحائف ـ أصولاً كانت أو فروعًا ـ وحفظها عن كافة الاحتمالات من التحريف والتصحيف ، والتزوير والانتحال»[(٢)].

وفي الجملة فإن علماء الحديث اعتنوا بمتن الحديث كما اعتنوا بإسناده ، وكان لهم منهجية واضحة المعالم في دراستهم للمتون ونقدهم لمضمونها .

وإذا تقرر عند نقاد المحدثين أن الحكم بصحة الحديث مركب من صحة الإسناد والمتن جميعًا ، فقد لزم أن صحة الإسناد ليست بموجبة لصحة المتن .

وقد وضع علماء الحديث الضوابط والأطر لسلامة نقل متن الحديث الشريف على الجادة ، وصاغوا الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف من الخطأ ، فراعوا في ذلك حال التحمل وحال الأداء ، وزمن التحمل وزمن الأداء ، ووضعوا معايير الضبط ومجرحاته ، وأثر التساهل في السماع ، والاختلاط زمن الرواية ، كما راعوا أثر الرواية بالمعنى ـ عند من لا يوفي بشروطها ـ على متن الحديث الشريف ، من قلب للمعنى أو زيادة غير ثابتة ، أو اختصار مخل ، وكذلك التعرف على الموقوفات وتمييزها عن المرفوع إلى النبي ﷺ .

---

(١) محمد قاسم العمري ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ص٢٧ ، دار النفائس ، ط . ١ ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

(٢) الماليباري ، نظرات في علوم الحديث ص٧٣ ، دار ابن حزم ، ط . ٢ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .

وقد وضع المحدثون مقاييس عملية للتعرف على الأحاديث الضعيفة ، وإن سلم سندها من ضعيف أو متروك ، فمن ذلك مخالفة الكتاب العزيز المحكم خلافًا لا يصلح معه جمع أو تأويل ، ومخالفة السنة النبوية الصحيحة المجتمع عليها ، وكذا خلاف عمل أصحاب النبي ﷺ ، وخلاف إجماع الأمة ومخالفة الحوادث التاريخية الموثوق فيها ، والمشتهرة بين علماء النقل ، وكذا مخالفة دلالات المعقول ، والتحدث بما لا يكون مثله ، ومن ذلك عدم مشابهة المتون لألفاظ النبوة ، كأن يكون اللفظ ركيكًا ، أو مستحيلاً ، أو يحتوي على مجازفات في الأجور أو مبالغات في العقوبات ، مع يقظة النقاد لعلاقة المتون المروية بالمذهب الفقهي والسياسي والعقدي لراوي ذلك الحديث .

ومن جهود المحدثين عرض روايات الحديث بعضها على بعض في الباب الواحد ، وهو ما يسميه نقادهم بالاعتبار ، في عملية نقد لمبنى ذلك المتن ، وقد كشفت هذه الجهود عن أوجه قصور ومظاهر خلل في بعض الروايات ، وإن كانت من رواية ثقات الرواة وحفاظهم ، فرصد المحدثون بذلك مظاهر ضعف المتن ، واتضحت لهم مباحث نقدية ذات أهمية بالغة ، منها الإدراج ، والزيادة غير الثابتة ، والتصحيف ، والاضطراب ، والقلب ، والتفرد ، والشذوذ ، والنكارة .

وكذلك اهتم المحدثون بنقد معنى المتن ، فلم يكونوا ناقلين لما لا يعلمون ، ولا مثبتين لما لا يعقلون ، وإنما نشأت لديهم علوم تتعلق بمعنى ذلك المتن المروي ، من ذلك علم فقه الحديث ، وغريب الحديث ، ومختلف الحديث ، وأسباب الورود ، والناسخ والمنسوخ ، والحديث الموضوع إلى غير ذلك من علوم تتعلق بمضمون المتن ، والاستفادة منه .

لقد كانت للمحدثين يد طولى ومنارات مشعة في بيان ونقد متن الحديث الشريف خاصة ، ووضع منهج بحث نقدي يعتمد على محاكمة النصوص إلى ما هو أقوى دلالة منها وأثبت ، مع عرض هذه النصوص على المعايير العقلية ، ودراسة بيئة الراوي وعلاقة ما يرويه بما يعتقد .

- **الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث :**

قامت دراسات المحدثين لاكتشاف الأوهام الواقعة في متون الحديث الشريف ، والتحذير منها ، وعلى جانب آخر ظهرت علوم أخرى من شأنها القيام بطرق

وقائية للتصدي للأخطاء قبل وقوعها تارة ، ومعرفة أسبابها تارة أخرى ومن تلك الطرق ، وهذه المباحث :

١- ضبط الراوي

لقد كان اهتمام الأئمة النقاد باختيار الرواة العدول بارزًا في أبحاثهم ، ولم تكن العدالة هي المحور الأوحد في اختيارهم ، وإنما كان الضبط والإتقان ، والتيقظ والانتباه من الشرائط التي لا غنى عنها لقبول خبر الراوي .

وقد انتشر الحديث على ألسنة الصالحين غير المتقنين ، ولكن النقاد من المحدثين لم يقبلوا مروياتهم إلا بعد عرضها على مقاييسهم النقدية الصارمة ، ولم يكتفوا بمجرد الصلاح والعدالة .

قال مالك : « أدركت بهذا البلد - يعني المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون ، ما سمعت من واحد منهم . . . لم يكونوا يعرفون ما يحدثون »[١].

وقال أيوب : « إن لي جارًا بالبصرة ، ما أكاد أقدم عليه أحدًا ، ولو شهد عندي على فلسين أو تمرتين لم أجُز شهادته »[٢].

وقال وكيع بن وهب بن إسماعيل : « ذاك رجل صالح وللحديث رجال »[٣].

وقال ابن معين : « كان محمد بن عبد الله الأنصاري يليق به القضاء ، فقيل له : يا أبا زكريا ، فالحديث؟ فقال :

للحرب أقوامٌ لها خلقوا ... وللدواوين حُسَّاب وكُتَّاب

فليس مجرد صلاح الراوي وتقواه موجبًا لقبول خبره ، كما أن هذا لا يعني رد أحاديث عامة أهل الصلاح ، فقد كان من أئمة المحدثين من ينعت بالورع ويتصف بالصلاح والعبادة كأحمد والثوري وغيرهم ، ولكنهم جمعوا بين الضبط والإتقان مع الصلاح والتقوى ، فقبل حديثهم ، وصاروا أعلامًا للحديث ، نقدة له .

---

(١) العقيلي ، الضعفاء (١/١٣ ، ١٤).
(٢) مسلم ، التمييز ص٧٢ .
(٣) الحاكم ، المدخل إلى الإكليل ص٦٤ .

راعى المحدثون عند قبول الرواية مع عدالة الراوي ضبطه وأهليته الفكرية والعقلية لتحمل الحديث وأدائه ، فراعوا في المحدث عوامل متعددة ، منها :

أ- الضبط زمن التحمل : واهتم المحدثون بما يلي :

عمر الراوي زمن التحمل : الراوي إذا تحمل الحديث في الصغر دون تمييز لما يسمع أو إدراك لما يقال ، عري ذلك السماع من الإتقان ، ولذلك فالمحدثون يرون في سماع الغير مميز مطعنًا له عند الأداء ، ويعتبرون ذلك من أسباب تعليل الرواية ، فالعقل مناط التكليف ، وجعل الله تعالى مناط الحساب على البلوغ لا قبل ذلك ، لما فيه من اجتماع العقل ودقة الفهم ، والقدرة على التمييز وحدة الانتباه ، وكثيرًا ما يؤدي تحمل الحديث حال الصغر إلى الوهم والخطأ .

جاء عن نعيم بن حماد : قال ابن عيينة : « لقد أتى هشام بن حسان عظيمًا بروايته عن الحسن ، قيل لنعيم : لم؟ قال : لأنه كان صغيرًا »[١] ، فجعل ابن عيينة رواية هشام بن حسان أمرًا عظيمًا ، واستنكر ذلك ، وعابه ، وذلك لأنه تحمل عنه وقت الصغر .

وقال ابن جريج لوكيع : « باكرت العلم » ، قال أبو داود : « وكان لوكيع ثماني عشرة سنة »[٢].

والتحدث حال الصغر مظنة النسيان والأوهام ، ومن ثَمَّ التحديث بالمناكير وقد أُحْضر إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري لمجلس عبد الرزاق ، وهو صغير جدًا ، فكان يقول : قرأنا على عبد الرزاق : أي قرأ غيره ، وحضر صغيرًا . يقول ابن عدي : « وحدث عنه بحديث منكر »[٣].

طرق التحمل : وكما راعى المحدثون سن الراوي وقت التحمل ، وهو العنصر الزمني ، فقد راعوا كذلك طريقة التحمل ، وكيفية التلقي ؛ إذ التلقي له طرق متعددة ، وتتابين درجة الوثوق في تحمل الراوي مع طريقة التحمل المستخدمة قوة وضعفًا .

---

(١) الخطيب ، الكفاية ص٥٤ .

(٢) المصدر السابق ص٥٤ .

(٣) ابن عدي ، الكامل (٣٤٤/١).

ومن هذه الطرق : السماع من لفظ الشيخ ، والقراءة عليه ، والمناولة ، والكتابة والإجازة ، والإعلام بالرواية ـ وهي أن يعلم الطالب بمرويات الشيخ ـ والوصية بالكتب له ، ثم الوجادة ، وذلك بالوقوف على خط الشيخ دون إذن منه .

وأقوى هذه الطرق ، والتي تعين على ضبط الحديث حال التحمل :

١- السماع من لفظ الشيخ :

يقول أسطيرى جمال : « من أهم وأوثق المصادر التي يعتمدها طالب الحديث في التحمل أن يسمع من لفظة الشيخ ، وهذا أرفع وأعلى مراتب التحمل ؛ لأن الشيخ أدرى وأعرف بمروياته ، وهذا الطريق هو أشهر الطرق ، وبه تحمل الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وهو أبعد الطرق عن الوقوع في الخطأ والتصحيف »[(١)].

ولا شك أن ذلك النوع من التحمل يتميز بالمشافهة والأخذ المباشر عن الشيخ بلا وسائط ، وكون الشيخ هو الذي يقرأ أدعى لليقظة والانتباه ، ولحضور الذهن .

وللسماع من لفظ الشيخ صورتان : إحداهما : التحديث دون إملاء ، والثانية : التحديث مع الإملاء الذي يتطلب دقة في الضبط ونهاية في التحقيق ، مع تحرٍ واهتمام بالغين .

قال السخاوي : « ومن فوائده ـ يعني الإملاء ـ اعتناء الراوي بطرق لحديث وشواهده ، ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى ؛ ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها ، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل ، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل ، ويتضح ما لعله يكون غامضًا في بعض الروايات ، ويفصح بتعيين ما أبهم أو أهمل أو أدرج ، وحرصه على ضبط غريب المتن والإسناد . . . ويبعد السماع فيها عن الخطأ والتصحيف . . . »[(٢)].

---

(١) أسطيري جمال ، التصحيف وأثره في لحديث والفقه ص٣١٧ ، دار طيبة ، ط . ٢ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

(٢) السخاوي ، فتح المغيث (٢/٣٣٤).

٢- القراءة على الشيخ :

وهي المرتبة التالية للسماع من لفظ الشيخ ، وصورتها أن يقرأ بعض الطلاب ما عنده من رواية شيخه ، والشيخ حافظ لأحاديثه ، أو ممسك بأصوله ، وهذه الطريقة من طرق التحمل تعد من العمليات التقويمية «التي يهدف الراوي من خلالها إلى تقويم أخطائه ، أو تصحيح ما يمكن أن يحفظه على التصحيف أو التحريف»[١].

وتتفاوت درجة الضبط والإتقان لذلك النوع من التحمل باختلاف حال الشيخ والطلاب يقظة وغفلة ، وإن كان التحمل بهذه الطريقة يتطلب من الشيخ وطلابه : «لزوم اليقظة المستمرة . . . وينتبه المحدث ، ويصغي السامع ، ولا يسرع القارئ في القراءة ، ولا يخفض صوته بها»[٢].

ويرتبط بطريقة التحمل معرفة الفترة التي صحب فيها التلميذ الشيخ ، فلا شك أن طول الصحبة بين الراوي وشيخه تجعل الاعتماد على مروياته عنه أكثر ، والثقة في إتقانه أكبر ، وذلك لاختصاصه به وكثرة مجالسته له وسعة رواياته عنه .

وبالرغم من ثبوت رواية سفيان بن حسين عن الزهري إلا أن قصر الصحبة له جعل الأئمة يضعفون رواياته عنه ، قال يحيى بن معين : «ثقة في غير الزهري لا يدفع ، وحديثه عن الزهري ليس بذاك ، إنما سمع منه بالموسم» ، وكذا قال أحمد[٣].

قال ابن عدي : «يروى عنه أشياء خالف فيها الناس ، من باب المتون ومن الأسانيد»[٤].

وكان التساهل في السماع والتحديث عن كل أحد مما يوقف الناقد ، ويدعوه إلى الريبة ، يقول أحمد : «رأيت ابن وهب ، وكان يبلغني تسهيله ، يعني في السماع ، فلم أكتب عنه شيئًا»[٥].

وقال ابن المديني : «تركته على عمد عين ، كان رديء الأخذ»[٦].

---

(١) أسطيري جمال ، التصحيف وأثره ص٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ص١٩٣ .

(٣) ابن حجر ، تهذيب التهذيب (٢/٣٥٠).

(٤) ابن عدي ، الكامل (٣/٤١٦).

(٥) الخطيب ، الكفاية ص١٥١ .

(٦) المصدر السابق ص١٥٢ .

ب ـ الضبط زمن الأداء : واهتم المحدثون بما يلي :

صيغ أداء الرواية : فلا شك أن تصريح المحدث بالسماع يختلف عن استخدام صيغ أخرى ، ويتبين أهمية ذلك المبحث في دراسة الأسانيد المعنعنة ومعرفة من يقبل عنعنته ، ومن لا يؤخذ عنه إلا إذا صرح بالتحديث ، وذلك مبسوط في مبحث التدليس .

طرق الأداء : وزيادة في الاحتياط لحديث رسول الله ﷺ ، فقد اهتم المحدثون بطرق الأداء ، ومن ذلك وضوح اللفظ ، فقد كان رسول الله ﷺ إذا تكلم أفهم السامع ، ولم يكن يسرد الأحاديث سردًا ، كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، قال ابن حجر : « أي لا يتابع الحديث استعجالاً بعضه إثر بعض ؛ لئلا يلتبس على المستمع »[١].

وكذا اهتم المحدثون برفع الصوت ؛ إذ الصوت في مجالس التحديث وسيلة التواصل بين الشيخ وتلاميذه ، وربما أدى ضعف الصوت إلى التصحيف السمعي ، فينشأ الخطأ ، ويعتري الرواية الوهم ، فإذا كثر الطلاب وازدحموا على الشيخ ، أو حضر من ساء سمعه صار رفع الصوت وسيلة ذات أثر كبير في تفادي الوقوع في الخطأ قال الخطيب : « فإذا حضر المجلس سيئ السمع وجب على المحدث أن يرفع صوته حتى يسمعه »[٢].

وإذا ازدحم طلاب الحديث ، فإن صعود المحدث على منبر أو غيره من وسائل ضبط المحدث « التي اعتمدها السلف من أهل الحديث قصد إحداث التوازن الذي يوزع الصوت ، ويبلغه إلى جنبات المجلس الكبير ، فيؤمن معه التصحيف الذي يترتب على سوء السمع »[٣].

قال الخطيب : « إذا كثر عدد من يحضر للسماع ، وكانوا بحيث لا يبلغهم صوت الراوي ، ولا يرونه ، استحب له أن يجلس على منبر أو غيره ، حتى يبدو للجماعة وجهه ، ويبلغهم صوته »[٤].

---

(١) ابن حجر ، فتح الباري (٦/٥٧٨ ، ٥٧٩).

(٢) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٥٨).

(٣) أسطـ ي. حمال ، التصحيف ص٣٤٥ .

(٤) الخطيب ، الجامع (٢/٥٩).

ومما علمنا رسول الله ﷺ تكرار الحديث ، فعن أنس رضي الله عنه : « **أن رسول الله ﷺ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا حتى تُفهم عنه**»[١] ، ويعد هذا المبدأ من مبادئ مراعاة الفروق الفردية حال التعلم ، فليس كل متعلم يستطيع أن يدرك ويعي ما يقال من المرة الأولى .

● **مقومات الضبط :**

الحفاظ على لفظ حديث رسول الله ﷺ من الوهم والخطأ يقتضي ضبطًا وإتقانًا ، ولا غنى لصاحب الحديث عن ذلك إما حفظًا ، وإما كتابًا ، قال مروان ابن محمد : « لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث : صدق ، وحفظ ، وصحة كتب ، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره ، إن كان صدق وصحة كتب ولم يحفظ ، ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره»[٢].

وقد اختلف المحدثون في تفضيل إحدى الطريقتين على الأخرى ، فإن كان الأوزاعي يرى أن « هذا العلم كان كريمًا تلاقاه الرجال ، فلما صار في الكتب صرت تجده عند العبد والأعرابي»[٣] ، فإن ابن معين سئل أيهما أحب إليك ؟ قال : « ثبت كتاب»[٤] ، ولكل فريق مبرراته التي لا مجال لمناقشتها الآن ، وإنما يهتم المحدثون لضبط الآثار بما يناسب نوع الضبط .

فمن التزم بضبط الصدر عليه أن : يتعاهد المحفوظ : قال أبو نعيم : « لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من ثلاثة : حافظ له ، أمين عليه ، عارف بالرجال ، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره ، حتى يستقر له حفظه»[٥].

وقد اشتهر قوم بالحفظ النادر ، قال الشعبي : « ما كتبت سوداء في بيضاء إلا وأنا أحفظه»[٦] ، وقال الزهري : « ما استعدت حديثًا قط ، ولا شككت في حديث ، إلا حديثًا واحدًا ، فسألت صاحبي ، فإذا هو كما حفظت»[٧].

---

(١) البخاري ، كتاب العلم ، باب من أعاد الحديث ثلاثًا ليفهم عنه (١/١٨٨ رقم ٩٤).

(٢) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (١/٣٦).

(٣) ابن عدي ، الكامل (١/٨٩).

(٤) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٩٥).

(٥) الخطيب ، الكفاية ص١٦٥ .

(٦) الخطيب ، الجامع (٢/٣١٠).

(٧) المصدر السابق (٢/٣٠٩).

وبالرغم من ذلك فإن تعاهد المحفوظ يظل شرطًا للحافظ الضابط ضبط صدر . مع قوة الحفظ وسيلان الذهن ، فالنسيان والخطأ لا ينفكان عن الإنسان ، قال الخطيب : « ويجب أن ينظر من كتبه فيما علق بحفظه ، فإن تعاهد المحفوظ أولى ، والمراعاة له أعم نفعًا »[١].

وقد قدم نقاد المحدثين نماذج رائعة في اختبار المحدثين في ملكة الحفظ والتذكر ومعرفة يقظة الشيوخ وثبات محفوظاتهم ، فمن ذلك استثبات شعبة للحديث من الراوي الواحد مرات[٢] ، وامتحان يحيى بن معين لأبي نعيم[٣].

ومن التزم بضبط الكتاب ، دون ضبط الصدر فعليه أن يلتزم بدلائل الضبط وذلك باعتماد الأصل عند الأداء .

فمن اعتمد ضبط الكتاب وحدث من حفظه كثر وهمه ، وظهر سقطه ، لذلك فقد وقع كثير من الحفاظ في الأخطاء لأجل ترك الأصول وقت التحديث .

فقد وقع عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني عند تحديثه أبا زرعة وأبا حاتم الرازيان حفظًا في وهم ، فأرشداه إلى الصواب . قال عبد الرحمن : « فلم أكن أنساه حتى قدمت ، ونظرت في الأصل » ثم ذكر خطأه ، وقال : « والعار خير من النار »[٤].

وحضر يحيى بن معين مجلس نعيم بن حماد ، فأخطأ نعيم ، وهو يحدث من حفظه وأرشده ابن معين ، فغضب من بالمجلس ، ولكن نعيمًا « دخل البيت فأخرج صحائف ، فجعل يقول ، وهي بيده ، أين الذين يزعمون أن يحيى ابن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث ، نعم يا أبا زكريا غلطت » .

وكان الحفاظ من أصحاب الأصول مع تمام حفظهم يحتاطون بالرجوع إلى كتبهم ، ولا يتسرعون بالتحديث من حفظهم ؛ إذ التحديث من الأصول أسلم من الزلل ، قال ابن المديني : « ليس في أصحابنا أحفظ من أحمد ، بلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ، ولنا فيه أسوة »[٥].

---

(١) الخطيب ، الجامع (٢/٧٢).
(٢) ابن عدي ، الكامل (١/٧٥).
(٣) ابن حبان ، المجروحون (١/٣٣).
(٤) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (١/٣٣٦).
(٥) الذهبي ، السير (١١/٢٠٠).

وأوضح ذلك أبو نعيم حين قال : « ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه من الزلل »[١] ، وقال أحمد : « من حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير »[٢].

● **مظاهر اختلال الضبط :**

ومتى اختل ضبط المحدث ينبغي عليه أن يتوقف عن التحديث ؛ صيانة لحديث رسول الله ﷺ ثم صيانة لنفسه وحفظًا لما رواه من الأحاديث على الجادة ؛ إذ لو حدَّث في حال عدم كمال الضبط فلا يؤمن أن يترك العلماء رواياته الأولى .

ومن مظاهر ذلك :

أ- الاختلاط : اختلاط الراوي آفة عقلية تورث فسادًا في الإدراك ، « وتصيب الإنسان في آخر عمره ، أو تعرض له بسبب حادث كفقد عزيز أو ضياع مال »[٣].

وقد امتنع كثير من المحدثين عن الرواية في الكبر ، ومنهم من منعه أبناؤه صيانة لأبيهم ولعلمه الذي رواه على الجادة .

قال ابن سعد : « إبراهيم بن العباس اختلط آخر عمره ، فحجبه أهله حتى مات »[٤].

وأرشد الحافظ الذهبي رحمه الله المحدثين إلى التنبه لذلك الأمر ، بل والوصية به ، فقال : « وليمتنع مع الهرم ، وتغير الذهن ، وليعهد إلى أهله وإخوانه حال صحته : إنكم متى رأيتموني تغيرت ، فامنعوني من الرواية »[٥].

ب- النسيان : والمحدثون في حدة الذاكرة واستحضار المحفوظ متفاوتون ، كما أن لهم من الحالات المتعددة ما يؤثر في ذاكرة كل منهم سلبًا وإيجابًا ، ومع اختلاف الأسباب فإن النتيجة واحدة ، وهي الوهم والخطأ .

---

(١) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٦٩).
(٢) المصدر السابق (٢/٦٩).
(٣) همام سعيد ، العلل في الحديث ص٩٨ .
(٤) الذهبي ، ميزان الاعتدال (١/٣٩).
(٥) الذهبي ، الموقظة ص٦٦ .

وقد طرز الحافظ ابن رجب كتابه «شرح علل الترمذي» بأمثلة لتعرف أئمة النقد على أحوال الرواة عبر أطوار حياتهم المختلفة ، فمن ذلك[١] :

١- **من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض** ، وذلك لأسباب منها الكبر كما حدث مع عطاء بن السائب الذي ترك الأخذ عنه حال كبره أحمد ويحيى وابن معين والنسائي والقطان وغيرهم ، ومنها الانشغال عن تعاهد المحفوظ بتولي أعمال كالقضاء ، وهذا ما حدث مع حفص بن غياث النخعي .

٢- **ومن ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض** ، ومن هؤلاء معمر ابن راشد الذي أتقن حديثه باليمن لتعاهد كتابه ، واضطرب عند تحديثه لأهل البصرة ؛ لبعده عن أصوله .

٣- **من ضعف حديثه في بعض الشيوخ دون بعض** ، ومن هؤلاء الإمام الأوزاعي إمام أهل الشام ، فقد تكلم في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة الإمام أحمد وغيره ، وكذا جعفر بن برقان الجزري ، قال فيه أحمد : إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس .

● **الرواية بين اللفظ والمعنى :**

الحديث النبوي يمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، والبيان التفصيلي للقرآن الكريم ، ولذا كان الاهتمام بالتوثق من إسناده وعدالة رواته وضبطهم ، مع التأكد من صحة متنه .

ومن الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف مراعاة الرواية باللفظ ، والتأكد من ضوابط وشرائط الرواية بالمعنى ، «إذ إن راويًا يروي الحديث فينقله عنه راو آخر ، وربما وقع له تغير في ضبط الكلمة من حيث الحركات ، أو من حيث العموم والخصوص ، أو في إبدال لفظ بلفظ آخر يظن أنه يقوم مقامه ، أو في تقديم وتأخير ـ دون أن يلقي لذلك بالاً ـ فيترتب على ذلك اختلاف في المعنى ، فينجم عنه اختلاف في الحكم المستفاد من الحديث»[٢].

---

(١) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٣٠٨-٣٤٧ .

(٢) عبد المجيد بيرم ، الرواية بالمعنى في الحديث ص٢٥ ، مكتبة العلوم والحكم ط . ١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .

هذا وقد دار جدل واسع بين الأئمة في الرواية ، فمنهم من كان لا يجترئ على الرواية إلا إذا أصاب لفظ رسول الله ﷺ عينه ، متشددًا في الرواية يأبى إلا اللفظ والنص ، دون حذف أو زيادة ، أو تساهل في فاء ولا واو .

ومنهم من رأى ذلك واسعًا إذا أصاب الراوي المعنى ، ووقف على مراد النبي ﷺ ، مع العلم بدلالات الألفاظ ، والفهم لمرامي الشرع .

● **القائلون بالرواية باللفظ :**

تمسك كوكبة من العلماء بالرواية بنص لفظ النبي ﷺ ، ورأوا في ذلك حفاظًا على السنة المطهرة من التحريف غير المتعمد ، عن طريق نقل الحديث بالمعنى ، ومن هؤلاء عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، الذي أبى رواية مرادف اللفظ وعد ذلك كذبًا على رسول الله ﷺ [١] ، وقال : « من سمع حديثًا فحدث كما سمع فقد سلم »[٢] ، وكان أنس رضي الله عنه إذا حدث عن رسول الله ﷺ قال : « أو كما قال رسول الله ﷺ ، وكذلك ابن مسعود »[٣] .

وقال ابن مهدي : « يحرم على الرجل أن يروي حديثًا في أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه كالآية من القرآن ، وكاسم الرجل »[٤] .

وقال مالك : « كل حديث للنبي ﷺ يؤدى على لفظه »[٥] .

وكان اتجاه ذلك الفريق إلى الرواية باللفظ تحريًا واحتياطًا وحفظًا للسنة المكرمة من أن تمتد إليها يد التحريف أو معاول التبديل .

وقد احتجوا بقول النبي ﷺ : « **نضر الله امرأً سمع منا حديثًا ، فأداه كما سمعه** »[٦] ، وبرد النبي ﷺ البراء عندما أبدل لفظ « نبيك » بلفظ « رسولك » فأمره النبي ﷺ باللفظ الأول[٧] .

---

(١) مسلم ، التمييز ص١٧٣ ، ١٧٤ .
(٢) الخطيب ، الكفاية ص١٧٢.
(٣) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم (٣٤٢/١ ، ٣٤٣).
(٤) الخطيب ، الكفاية ص١٦٧ .
(٥) المصدر السابق ، ص١٨٨.
(٦) أبو داود ، السنن ، كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم (٣٢٢/٣).
(٧) البخاري ، الصحيح ، كتاب الوضوء ، باب فضل من نام على وضوء (ح٢٣٩).

وكذلك الرغبة في الحفاظ على لغة الحديث الذي يرجع إلى النبي ﷺ والذي أوتي جوامع الكلم ، إلى غير ذلك .

● **القائلون بالرواية بالمعنى :**

وفي مقابل هذا الاتجاه وجد من يترخص في رواية الحديث بالمعنى وفق أطر معروفة وضوابط محكمة ، وقد روى الخطيب ذلك عن عائشة وأبي سعيد الخدري وواثلة بن الأسقع[١] .

قال الزهري : « إذا أصبت المعنى فلا بأس »[٢] ، وقيل لسفيان : « حدثنا كما سمعت ، فقال : لا والله ، ما إليه سبيل ، وما هو إلا بالمعنى »[٣] .

وقال يحيى بن سعيد : « ليس في يد الناس أشرف ولا أجل من كتاب الله تعالى ، وقد رُخص فيه على سبعة أحرف »[٤] ، غير أن القائلين بجواز الرواية على المعنى قد وضعوا ضوابط لرواية الحديث بالمعنى ، ولمن يتأهل لذلك ويقبل منه هذا التصرف في متن الحديث الشريف ، في طريقة وقائية للحفاظ على الحديث الشريف من الوهم أو الخطأ .

● **ضوابط الرواية بالمعنى :**

اقتضى الاحتياط لحديث رسول الله ﷺ وضع القواعد والقوانين التي من شأنها أن تضع حدًّا لرواية الحديث بالمعنى ، وألا تترك ذلك الأمر كيفما اتفق ، وإنما دون ذلك صفات وخصائص وقدرات ، ينبغي أن يتحلى بها من رام الرواية عن رسول الله ﷺ بالمعنى ، وترخص في أداء ما تحمل دون عين لفظه .

فالضابط في هذا الأمر الفهم والعلم بما يحيل الألفاظ عن معانيها ، والوثوق في معرفة مراد النبي ﷺ ، والمعرفة بخصائص هذا الدين ومبادئ ذلك التشريع ، فمن تحقق فيه ذلك ، وكانت له أهلية للقيام به جاز له الرواية بالمعنى .

ومن لم يحز تلك الشروط فلا يحل له الرواية بالمعنى ، وإن تقمص بقمص المحدثين وارتدى أردية الرواة ، وما عليه إلا التزام النص والإتيان باللفظ .

---

(١) الخطيب ، الكفاية ص٣٠٩ ، ٣١٠ ، والجامع لأخلاق الراوي (١٩/٢).

(٢) أبو خيثمة ، العلم ص٢٦ .

(٣) الخطيب ، الكفاية ص٢٠٩ .

(٤) المصدر السابق ص٢١٠ .

وقد وضع الشافعي رحمه الله ضوابط الرواية بالمعنى فقال في صفة من تجوز روايته بالمعنى : « عاقلاً لما يحدث به ، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ . . . لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه : لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام »[١].

ومن لم يلتزم بذلك قال عنه : « فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل ، إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه ، وكان يلتمس تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل المعنى »[٢].

وقال الترمذي مبينًا أهمية إدراك المعنى ، ومراعاة مضمون الحديث : « فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ ، فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى »[٣].

وقال الإمام أحمد : « كان عبد الرحمن حافظًا ، وكان يتوقى كثيرًا ، وكان يحب أن يحدث بالألفاظ ، فإن كان ممن يروي على المعنى دون اعتبار اللفظ ، فيجب أن يكون توقيه أشد ، وتحرزه أكثر ؛ خوفًا من إحالة المعنى الذي به يتغير الحكم »[٤].

وقال ابن رجب : « إنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب ، بصيراً بالمعاني ، عالمًا بما يحيل المعنى ولا يحيله »[٥] ، وحكى مثل ذلك كثير من النقاد والمحدثين ، منهم الرامهرمزي وعياض[٦].

ولا ريب أن من روى الحديث بالمعنى دون التزام بهذه الضوابط قد أثم بذلك ، وأدخل الوهم والخطأ في مروياته ، وأجهد من بعده من النقاد في تمييز صحيح ما جاء من الروايات في كل باب ، وساعد على نشأة الخلاف بين الفقهاء .

---

(١) الشافعي ، الرسالة ص٣٧٠ ، ٣٧١ ، رقم ١٠٠١ .

(٢) المصدر السابق ص٣٨٠ ، ٣٨١ ، رقم ١٠٤٠ .

(٣) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص١٠٨ .

(٤) الخطيب ، الكفاية ص١٦٧ .

(٥) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص١٠٩.

(٦) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ص٥٣٠ ، والقاضي عياض ، الإلماع ص١٨١ ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، ط . ٣ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

وعلى الرغم من قبول الرواية بالمعنى عند كثير من أئمة النقد بضوابط الرواية، من علم بما يحيل الألفاظ عن دلالتها، وفهم متقن للسان العربي، وإصابة المعنى، والقدرة على أدائه دون زيادة أو نقصان، إلا أنها كثيرًا ما يصحبها الوهم والخطأ، إما باختصار مخل أو خلط بين الأمر والندب، والكراهة والتحريم.

ومن ذلك ما حدث مع أحد عمالقة الحديث ـ شعبة بن الحجاج ـ عندما اختصر حديثًا فجاء اختصاره مخلاً بالمعنى، وبذلك يتغير الحكم الوارد في ذلك المتن، قال إسماعيل بن علية: روى عني شعبة حديثًا واحدًا فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: «أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل» فقال شعبة: إن النبي ﷺ نهى عن التزعفر[1].

وفارق كبير بين النهي المخصوص للرجال دون النساء، وبين مطلق النهي الذي يتساوى فيه كلٌّ منهم، وإنما جاء ذلك الخلل من محاولة الرواية بالمعنى غير الدقيقة.

وقد روى طلحة بن يحيى، عن عروة عن عائشة مرفوعًا: «الغسل يوم الجمعة واجب»، وحكم البخاري على تلك الرواية بالنكارة ثم قال: والمعروف عن عروة وعمرة عن عائشة: «كان الناس عمال أنفسهم فقيل لهم: لو اغتسلتم»[2]، ولعل ذلك التغير في المتن سببه ذلك الفهم غير الدقيق لذلك الندب، حتى خلطه الراوي بالأمر الواجب.

● أثر الرواية بالمعنى في الفقه وفروعه

الرواية بالمعنى إن لم يقم راويها بمراعاة ضوابط الرواية يكون لها أثر بالغ في البحث الفقهي ويتبنى الرواية المروية بالمعنى رواية قاصرة بعضُ الفقهاء، فمن ثَمَّ ينشأ الخلاف الفقهي[3].

ومن النصوص التي لم يراع ناقلوها ضبط الرواية من حيث الإعراب قول النبي ﷺ: «**ذكاة الجنين ذكاة أمه**»، قال ابن الأثير: «يُروى هذا الحديث بالرفع والنصب، فمن جعله خبرًا للمبتدأ الذي هو «ذكاة الجنين» فتكون ذكاة

---

(١) الخطيب، الكفاية ص١٦٨.
(٢) ابن عدي، الكامل (١٢/٤).
(٣) انظر الرواية بالمعنى وأثرها في الفقه لعبد المجيد بيرم.

الأم هي ذكاة الجنين ، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف ، ومن نصب كان التقدير عنده : ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلما حذف الجار ، نصب المجرور ، أو على تقدير يذكى تذكية مثل تذكية أمه ، فحذف المصدر وأقام المضاف إليه مقامه ، فلابد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيًّا »[١].

قال القرافي : « فتمسك المالكية والشافعية برواية الرفع على استغناء الجنين عن الذكاة ، وتمسك الحنفية برواية النصب على احتياجه للذكاة وأنه لا يؤكل بذكاة أمه »[٢].

والشأن في ذلك خلاف في نقل الحديث على الوهم في ضبطه ، لا شأن تعدد الروايات ، ولعل سبب ورود الحديث يزيل ذلك الخلاف كما جاء في سنن أبي داود :« قالوا : يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة ، وفي بطنها جنين ، أنلقيه أم نأكله؟ قال : كلوه إن شئتم فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه »[٣].

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﷺ في كفارة الوقاع في نهار رمضان ، وفيه : « هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينًا ، قال : لا ، ثم جلس . . . » الحديث[٤].

وروى مالك وابن جريج بالسند نفسه : « أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينًا »[٥].

فظاهر الرواية الأولى الترتيب في الكفارة بحسب الاستطاعة بدءًا بالعتق ثم الصوم ، فالإطعام ، وظاهر الرواية الثانية التخيير .

---

(١) ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث (٢/١٦٤).

(٢) القرافي ، الفروق (٣/٤٦).

(٣) أبو داود ، السنن ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في ذكاة الجنين (ح٢٤٤٥).

(٤) البخاري ، كتاب كفارات الأيمان ، باب قوله تعالى : ﴿ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَـٰنِكُمْ ﴾ (ح٦٢١٥) ، ومسلم كتاب الصوم ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم (ح١٨٧٠).

(٥) مسلم كتاب الصوم (رقم ١٨٧١، ١٨٧٢)، والموطأ ، باب كفارة من أفطر في رمضان وغيره ص ١٩٨.

وبينما استدل ابن القيم بالرواية الثانية على التخيير ، ورأى القاضي عياض أن ما جاء في الرواية الأولى لمطلق الأولوية مع التخيير لا الترتيب .

فإن البيضاوي أكد أن دلالة الفاء في الرواية الأولى الترتيب ، وذهب النووي إلى أن لفظ « أو » في الرواية الثانية للتقسيم لا للتخيير .

وهكذا أدى ذلك الأداء لمعنى الرواية إلى ذلك الخلاف في تفسير دلالة الحديث[١] ، وقد حسم ابن حجر مادة الخلاف قائلاً : « روي الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفسًا أو أزيد ، ورجح الترتيب أيضًا بأن راويه حكى لفظ القصة على وجهها ، فمعه زيادة علم من صورة الواقعة ، وراوي التخيير حكى لفظ راوي الحديث ، فدل على أنه من تصرف بعض الرواة ؛ إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك »[٢].

وقد قام الباحث عبد المجيد بيرم بدراسة قيمة بعنوان : « الرواية بالمعنى في الحديث الشريف وأثرها في الفقه الإسلامي » ، وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلي :

١- إجماع العلماء أنه لا يجوز رواية الحديث بالمعنى لمن ليس عالمًا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرًا بما يحيل المعاني ، بصيرًا بمقدار التفاوت بينها .

٢- مذهب الجمهور جواز الرواية بالمعنى لمكان الضرورة حتى لا تتعطل الأحكام الشرعية ، لكن بشروط تجعل الحديث النبوي في مأمن من التغيير والتبديل .

٣- الاتفاق القائم بين أهل العلم أن الرواية باللفظ أسلم وأولى ؛ إذ هي الأصل .

٤- إذا ثبت أن الحديث قد روي بالمعنى ، فإن وجه الاحتجاج به لا يكون في الأمور المتعلقة بالألفاظ والتراكيب .

٥- الخلاف في شأن الرواية بالمعنى ، إنما كان في عصور الرواية قبل تدوين الحديث ، أما بعد أن دون الحديث في المصنفات والكتب ، فلم يبق هناك خلاف في وجوب التزام الألفاظ .

---

(١) ابن القيم ، تهذيب السنن (٢٦٣/٣) ، شرح النووي لصحيح مسلم (٢٢٧/٧).

(٢) ابن حجر ، فتح الباري (١٦٧/٤).

٦- على تقدير وهم الراوي وتقصيره في الأداء بسبب روايته لمعنى الرواية دون لفظها ، فإن أئمة النقد وصيارفة الحديث له بالمرصاد ، فينبهون عليه ، وقد يشيرون إلى هذا الوهم في ترجمة ذلك الراوي ، وذلك بمقارنة الروايات ومقابلتها بنظائرها[١].

وهكذا كان اهتمام المحدثين بالحديث المروي بالمعنى ، ووضع الضوابط الكفيلة بأمن تبديل المعنى أو تحريف اللفظ ، في طريقة من الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف من الأوهام أو الأخطاء .

● **مقاييس نقد متون السنة :**

إذا وضع علماء الحديث مقاييس لنقد أسانيد الحديث ، ودونت هذه المقاييس في أزمنة متقدمة ، ونالت من الاهتمام والشرح والاختصار ما حفظ لها وجودها المبكر بين العلوم الأخرى ، فإن لمتون الحديث الشريف مقاييس لا تخفى على نقاد الحديث وحفاظ الأثر ، وإن لم تنل تلك المقاييس ما نالته الأسانيد ، من ترتيب وتهذيب ، وجمع وتنقيح ، فقد جاءت تلك المقاييس نتاج تحليل الباحثين والمُحَدِّثين للممارسات العملية لأئمة النقد وجهابذة العلل ، دون أن يفرد نقاد الحديث الأوائل لتلك المعايير مصنفًا مستقلاً ، اللهم إلا ما جاء متأخرًا على يد ابن القيم رحمه الله في كتابه المنار المنيف .

ومجال نقد المتن يرتبط بالضبط كشرط من شروط قبول رواية المحدث ، ولا علاقة له بالعدالة ، لذلك انتقد جماعة من الصحابة بعض المتون ، وهي من رواية صحابة آخرين ، والصحابة إليهم المنتهى في العدالة ، فمع الاعتراف لهم بالصدق والأمانة إلا أنهم لم يسلموا من الخطأ أو النسيان .

ولكي يمارس الناقد عمله في نقد متن الحديث الشريف ، فإن ذلك « يستدعي غض النظر عن الإسناد قليلاً ، فينقد المتن ويحكم عليه بما يستحق ، سواء كان بمقاييس الإسناد صحيحًا أو ضعيفًا »[٢].

---

(١) عبد المجيد بيرم ، الرواية بالمعنى ص١٩١-١٩٥ .

(٢) الدميني ، مقاييس نقد متون السنة ، ص٥٥ .

إن حيزًا من التحرر من قيود الإسناد ، وعدم الاستسلام المطلق لنتائج دراسة إسناد كل حديث هو ما أهل علماء العلل للكشف عن الأحاديث المعلونة ظاهرة الصحة ، وكذلك يحتاج ناقد المتن في وضع مقاييسه إلى شيء من التحرر دون جرأة ، والاجتهاد دون تسرع لمعرفة علاقة ذلك المتن بأصول الإسلام ومبادئه ، وأهداف الشريعة ومراميها ، مع فهمٍ لكتاب الله العزيز ، وألا تكون دراسته لحديث بمعزل عن بقية أحاديث الباب الأخرى .

ويرى دكتور مصطفى الأعظمي أن النقد عند المحدثين للمتن مداره على مقياسين أساسيين هما : المقارنة بأقسامها ، والنقد العقلي ، فقال : « فتارة يقارنون بين الروايات وأخرى يعارضونها بالقرآن الكريم ، ومرة يفحصون المواد الكتابية من حبر وورق ، وأحيانًا يحكمون عقوهم ، وفي ضوئه كانوا يحكمون »[١] .

ويرجع دكتور الجوابي مقاييس نقد متون السنة إلى قسمين :

أولاً : المقاييس الذاتية ، وتنشأ عن قصور الفهم ، واعتماد الرأي ، أو نقص المعرفة كعدم العلم بالحديث .

ثانيًا : المقاييس غير الثابتة كالنظريات العلمية[٢] .

وحاصل ذلك يرجع إلى ما قاله دكتور الأعظمي من اعتماد مقياس المقارنة والعقل ، ويصلح هذان المقياسان ليكونا أساسين لمعرفة مقاييس نقد المتون ، ولعل ذلك صدى لقول ابن الجوزي : « كل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع »[٣] .

١ - مقاييس المقارنة :

مقارنة الروايات سبيل إلى التعرف على الأخطاء والأوهام ، وجمع أحاديث الباب توقف الناقد الفطن على علله وتبين له وجه الصواب وأوجه الخطأ ، ولذلك فقد أوصى أئمة النقد بجمع الطرق ومقارنة بعضها ببعض للتعرف على صحة الرواية من ضعفها ، وإدراك موطن الخطأ إن وجد ، قال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[٤] .

---

(١) الأعظمي ، مقدمة التمييز لمسلم ص٢٣ .

(٢) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ص٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٣) ابن الجوزي ، الموضوعات (١/١٠٥ ، ١٠٦).

(٤) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص١١٧ .

وقال ابن المبارك :« وإذا أردت أن يصح لك حديث فاضرب بعضه ببعض »[١]، ومن مقاييس المقارنة التي اعتمدها المحدثون :

١- **خلاف القرآن الكريم :** فإن من دلائل عدم قبول المتن وطرحه مخالفة مدلول المتن للقرآن الكريم ، فلا يصح أن يخاطب الرسول ﷺ أتباعه بما يخالف أو يناقض خطاب الله تعالى إليهم ؛ إذ إن قول النبي ﷺ لا يخرج عن هوًى ، إنما هو بوحي من الله تعالى .

ومن المتون التي ردها النقاد لمخالفة القرآن الكريم حديث ابن مسعود ليلة الجن : « أن النبي ﷺ قال : **معك ماء؟** قلت : لا إلا نبيذ في إداوة ، فقال : **ثمرة طيبة وماء طهور ، فتوضأ** » .

قال ابن عدي : « ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ ، وهو خلاف القرآن »[٢].

٢- **مخالفة السنة الصحيحة :** من الدلائل الناطقة برد متنٍ ما مخالفة ذلك المتن للمعروف والصحيح عن النبي ﷺ مما يعد شذوذًا ، لا يعرج عليه ؛ إذ النبي ﷺ يستحيل في حقه أن يجمع المتناقضين .

ومن ذلك ما روي أن النبي ﷺ قال : « **ما أدري تبعًا ألعينًا كان أم لا ؟ وما أدري ذا القرنين أنبيًا كان أم لا ؟ وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا ؟** ».

وقد أعل النقاد هذا الحديث بمخالفته ما ثبت عن النبي ﷺ من أن الحدود تكفر السيئات ، قال البخاري : لا يثبت ذلك عن النبي ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ قال : « **الحدود كفارة** »[٣].

٣- **خلاف فتوى الصحابة :** الصحابة المقربون إلى النبي ﷺ والذين شهدوا سلمه وحربه ، وصلاته ومعاملاته أعلم برسول الله ﷺ فإذا جاءت الرواية مخالفة لفتوى الصحابة في ذلك الأمر ، فالنقاد يقفون من تلك الرواية موقف الريبة .

---

(١) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٦).

(٢) ابن عدي ، الكامل (٧/٢٩٢).

(٣) البخاري ، التاريخ الكبير (١/١/١٥٣).

ومن ذلك ما روي من حديث سفينة ﷺ : «أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان : **هؤلاء الخلفاء بعدي**» ، قال البخاري : «وهذا لم يتابع عليه ؛ لأن عمر ابن الخطاب وعليًّا قالا : لم يستخلف النبي ﷺ»[١] ، فجعل البخاري رحمه الله فتوى عمر وعليًّا رضي الله عنهما حكمًا في ذلك الباب ، ورد به هذه الرواية .

٤- **خلاف الإجماع :** إذا كانت الأمة قد عصمت أن تجتمع على ضلالة ، فإن خلاف الرواية للإجماع المتيقن يشعر بأن الرواية قد التصق بها الوهم ولم ينفك عنها الخطأ .

ومن ذلك ما روي عن ابن عباس ﷺ : «أن رسول الله ﷺ رد زينب إلى أبي العاص بالنكاح الأول» ، قال ابن عبد البر : «خبر متروك لا يجوز العمل به عند الجميع . . . إجماع العلماء على أن أبا العاص بن الربيع كان كافرًا ، وأن المسلمة لا يحل أن تكون زوجة لكافر»[٢].

٥- **خلاف الواقع :** تأتي الرواية عن رسول الله ﷺ متضمنة خلاف الواقع البيئي الذي كان النبي ﷺ يحياه هو وأصحابه ، وبمعرفة واقع القوم يستطيع الناقد أن يسدد نقده صوب تلك المتون بقرينة خلاف الواقع ، وقد روى من حديث أنس ﷺ قال : «دخلت الحمام ، فرأيت رسول الله ﷺ في الوزن ، وهممت أن أكلمه فقال : **يا أنس ، إنما حرمت دخول الحمام بغير مئزر**» .

قال ابن الجوزي : «لم يدخل رسول الله ﷺ حمامًا قط ، ولا كان عندهم حمام»[٣].

٦- **خلاف الأصول الشرعية :** إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ مخالفًا لأصول هذا الدين ، مجانبًا للفطر السليمة ، منافرًا لروح التشريع ، مناقضًا الأحكام ، مصطدمًا مع العقل الصريح الخالي من الأغراض ، فإن الريبة تأخذ موقعها إزاء تلك الرواية .

---

(١) البخاري ، التاريخ الكبير (٣/١١٧ رقم ٣٩٢).

(٢) ابن عبد البر ، التمهيد (١٢/٢١-٢٤).

(٣) ابن الجوزي ، الموضوعات (٢/٣٥٩،٣٦٠).

ومن ذلك ما رواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة مرفوعًا : «ولد الزنا شر الثلاثة»[١] ، فبلغ ذلك أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقالت : «رحم الله أبا هريرة ، أساء سمعًا فأساء إجابة» .

قال ابن عباس : «لو كان شر الثلاثة ما استؤني بأمه أن تُرجم حتى تضعه»[٢].

٧- **خلاف التاريخ الصحيح** : وقف علم التاريخ الإسلامي خادمًا للسنة وحارسًا لها ، فقد قدم علماء التاريخ للمحدثين خدمات جليلة في مباحث السند ، فقد فضح التاريخ الكذابين وكشف عن ادعاءات السماع المزيف التي روجوا بها بضاعتهم ، وقدم التاريخ البيانات الصادقة لكشف حالات الانقطاع المختلفة في سند الرواية ، وعمل التاريخ بمثابة مؤشر لمعرفة تاريخ الرواية ، خاصة عند الرواة المختلطين ، فتقبل رواياتهم قبل الاختلاط ويطرح ما بعده، إلى غير ذلك.

وكذلك كان للتاريخ عين المشاركة في نقد متن الحديث الشريف ، فقد ساعد في معرفة الناسخ والمنسوخ ، ومعرف أسباب الورود وغير ذلك .

ويرى الدكتور سلطان العكايلة أن رد الرواية استنادًا إلى تناقضها مع المعلومات التاريخية لا بد أن يخضع لشروط ، وأن ينضبط بأطر وقواعد منها :

١- إثبات صحة الواقعة التاريخية إثباتًا يقينيًا .

٢- شهرة المعلومة التاريخية ، وتلقي الأمة لها بالقبول .

٣- نقل الواقعة عن شاهد عيان مشارك في أحداثها .

٤- الواقعية والمعقولية في نقل الواقعة[٣].

ومن ذلك ما روي عن علي ﷺ قال : «عبدت الله عز وجل مع رسول الله ﷺ قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين» ، قال ابن الجوزي : «مما يبطل هذه الأحاديث أنه لا خلاف في تقدم خديجة وأبي بكر وزيد»[٤].

---

(١) الحاكم ، المستدرك كتابة الأحكام (٤/١٠٠).

(٢) الزركشي ، الإجابة ص١١٩ .

(٣) سلطان العكايلة ، نقد الحديث بالعرض على الحوادث التاريخية ص٤٣-٩٢ ، دار الفتح ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .

(٤) ابن الجوزي ، الموضوعات (٢/٩٨ ، ٩٩).

ومنه ما روي من حديث بلال : « أن ورقة بن نوفل مر عليه وهو يعذب فقال : والله لئن قتلتموه لأتخذنه حنانًا » ، قال ابن الأثير : « وفي هذا نظر ، فإن بلالاً ما عذب إلا بعد أن أسلم ، فإن ورقة قد هلك قبيل مبعث النبي ﷺ »[١].

٢- المقياس العقلي :

لم يكن المنهج النقلي الذي استخدمه المحدثون بعيدًا عن دلالات المعقول ، ولا منافرًا لمقاييس أولى الألباب ، بل أثبت المنهج النقلي للمحدثين أنه وليد عبقرية فذة ، وعقلية متوهجة ، فالعقل من شروط التحمل والأداء ، ولا يتنافى ما جاء به الشرع الحكيم مع العقل السليم الذي يتجرد صاحبه من الهوى ، ولا يتعدى حدود العبودية .

قال المعلمي اليماني : « راعى المحدثون العقل في أربعة مواطن : عند السماع ، وعند التحديث ، وعند الحكم على الرواة ، وعند الحكم على الأحاديث ، فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فإن حفظوه لم يحدثوا به ، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه »[٢].

وقد انتقد نقاد المحدثين المتن بناءً على ذلك المقياس فجاءت أحكامهم على المتن بالضعف لمخالفته مقتضى العقل الصحيح وفقًا للمعايير الآتية :

١- **التحديث بما لا يجوز أن يكون مثله :** الخيال واسع ، وإذا أطلق البعض لخياله العنان ، فلا مجال لكبح جماحه أو التحكم فيه والسيطرة عليه ؛ لذلك كان لا بد لذلك الخيال أن يتجنب مسائل الشرع ونصوص السنة المطهرة .

ومن ذلك حديث : « قيل يا رسول الله ، ممَ ربنا؟ قال : لا من الأرض ولا من السماء ، خلق خيلاً فأجراها ، فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق » .

قال ابن الجوزي :« هذا حديث لا يُشك في وضعه ، وما وضع مسلم مثل هذا ، وإنه لمن أرك الموضوعات وأبردها ؛ إذ هو مستحيل ؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه . . . وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته ؛ لأن المستحيل لو

---

(١) ابن الأثير ، النهاية (١/٤٥٢).

(٢) المعلمي ، الأنوار الكاشفة ص٦ .

صدر عن الثقات رُد ونسب إليهم الخطأ . . . فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع»[١].

٢- **التحديث بما لا يشبه ألفاظ النبوة :** رسول الله ﷺ أفصح العرب ، أتاه الله جوامع الكلم ، فكان يعبر عن المعاني الكثيرة بألفاظ معدودات ، وللنقاد المتمرسين بالصحاح والسنن والمسانيد ذوق خاص ، يعرفون به ما يكون من لفظ النبي ﷺ وما لا يكون .

فمن ذلك ركاكة اللفظ : ومنه : «أربع لا تشبع من أربع : أنثى من ذكر ، وأرض من مطر ، وعين من نظر ، وأذن من خبر»[٢].

وكذلك : «يؤتى بالسارق يوم القيامة والمطلع عليه ولا ينذر به ، فيجعل لهما في العرصة السابعة السرقة التي كانت في الدنيا . . . فإذا بلغاها وأخذاها ساخت بهم النار إلى الدرك الأسفل ثم دعكا بالعذاب دعكًا» ، قال ابن عدي : «ألفاظه لا تشبه ألفاظ رسول الله ﷺ»[٣].

ومن ذلك المبالغة المفرطة : وقد روي من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا ، في فضل المؤذن : «يكتب له بعدد كل إنسان يصلي معه . . . ويكتب له في كل يوم مثل مائة وخمسين شهيدًا ومثل أجر الحاج والمعتمر وجامع القرآن . . . يشيعهم من قبورهم سبعون ألف ملك . . . » في حديث غث طويل يشهد القلب بوضعه ، وتنفر الألباب من سياقته .

قال ابن الجوزي : «ما أوحش هذا الكذب ، وما أبرد هذه السياقة ، وما أفسد هذا الوضع لموازين الأعمال ، فكيف يكون للمؤذن أجر الشهداء والحاج ، والنبي ﷺ يقول لعائشة : «ثوابك على قدر نصبك»[٤].

٣- **خلاف المعروف من مذهب الراوي :** يروى المتن عن رسول الله ﷺ ، ويكون في رجال إسناد ذلك الحديث أحد الرواة ممن اشتهر عنه ، وعلم من مذهبه خلاف ذلك المتن ، فيستدل بذلك على الخطأ في هذه الرواية ، ومن

---

(١) ابن الجوزي ، الموضوعات (١/١٠٥ ، ١٠٦).

(٢) ابن القيم ، المنار المنيف (ص١٠١ ، ١٠٢).

(٣) ابن عدي ، الكامل (٢/١٥٧).

(٤) ابن الجوزي ، الموضوعات (٢/٣٧٢ ، ٣٧٣).

ثمَّ ترد الطرق الواردة عن ذلك الراوي بهذا المتن ، وإن كان الحديث فردًا رد بالكلية .

فمن ذلك ما جاء عن ابن مسعود مرفوعًا :« يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون ، فمن جاهدهم بيده . . . » الحديث ، قال أحمد : « هذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود ، ابن مسعود يقول : قال رسول الله ﷺ : **اصبروا حتى تلقوني** »[١] .

ومن ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال للمستحاضة : « **دعي الصلاة أيام أقرائك** » ، قال أحمد : « كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ ؛ لأن عائشة تقول : الأقراء : الأطهار ، لا الحيض »[٢] .

٤- **خلاف الأوثق :** قد يروى المتن عن النبي ﷺ ويخالف رواته من هم أوثق منهم ، فيرد النقاد ذلك المتن لمخالفة من هم أولى بالضبط والعلم ، ومن ذلك ما رواه أبو إسحاق قال : سألت الأسود بن يزيد عما حدثت به عائشة من صلاة رسول الله ﷺ قالت : كان ينام أول الليل ويُحيي آخره ، وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ، ولم يمس ماءً حتى ينام » .

قال مسلم : « فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة ، وذلك أن النخعي وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق »[٣] .

ثم ساق رحمه الله رواية النخعي وعبد الرحمن بن الأسود من طريق الأسود ، وابن شهاب من طريق أبي سلمة عن عائشة « أنه ﷺ كان يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام »[٤] .

ومن ذلك حديث ابن عباس : « بت عند خالتي ميمونة . . . ثم قام فصلى فقمت عن يمينه ، فجعلني عن يساره » الحديث ، قال مسلم : « وهذا خبر غلط غير محفوظ ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك »[٥] .

---

(١) المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ص١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٤١٠ .

(٣) مسلم ، التمييز ص١٨١ .

(٤) مسلم ، التمييز ص١٨٢ ، ابن أبي حاتم ، علل الرازي (٤٩/١ رقم ١١٥).

(٥) المصدر السابق ص١٨٣ ، ١٨٤ .

٥- **خلاف المشاهد والمحسوس :** وقد يدعي أقوام فائدة طعام معين ، ويربطون بين تناولها وبين الشفاء من الأمراض ، وتحصيل أخلاق الصديقين ، ولعل بعضهم يبيع ذلك النوع من الطعام ، فيدسون هذه الأحاديث السمجة التي يسخر منها من له أدنى مسكة عقل .

ومن ذلك : « الباذنجان شفاء من كل داء » وبعدما سخر ابن القيم من واضعه ذكر أن الأطباء يخالفون ذلك ، وينسبونه إلى كثير من الأمراض[١] .

وكذا ذكر : « عليكم بالعدس فإنه مبارك ، يرقق القلب ، ويكثر الدمعة ، قدس فيه سبعون نبيًّا » ، قال ابن المبارك : « أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود . . . وقد سماه الله تعالى أدنى ، ونعى على من اختاره على المن والسلوى ، وجعله قرين الثوم والبصل »[٢] .

٦- **ارتباط المتن باعتقاد الراوي :** قد يعتقد الراوي اعتقادًا مخالفًا لأهل السنة والجماعة وينتحل مذهبًا بدعيًّا يدافع عنه ، وكذا قد تقوى مناصرة الراوي لاتجاهه السياسي أو الفقهي إلى حد الدفاع عن ذلك الاتجاه بجعل السنة المطهرة ـ حفظها الله ـ مطية إلى ذلك ، ومن ذلك :

أ- **الاتجاه الاعتقادي :** ومن ذلك ما رواه محمد بن سعيد المصلوب ، عن حميد ، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « **أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله** » .

قال ابن الجوزي : « هذا الاستثناء موضوع ، وضعه محمد بن سعيد ، لما يدعو إليه من الإلحاد »[٣] ، وهكذا أدرك ابن الجوزي علاقة ذلك المتن ، وهذا الاستثناء من رواية ذلك الخبيث ينبني عليه ادعاء نبوة بعد نبينا محمد ﷺ .

ب- **الاتجاه السياسي :** مع بُعد العهد بالنبي ﷺ وصحابته الكرام ، وتناحر الفرق والاتجاهات السياسية وجد من أنصار تلك الفرق من يكذب في الحديث ويضع المتون ؛ نصرة لحزبه وتنفيرًا من خصومه ، ومن ذلك فإذا كانت الأحاديث

---

(١) ابن القيم ، المنار المنيف ص٥١ .
(٢) المصدر السابق ص٥٢ .
(٣) ابن الجوزي ، الموضوعات (٢/٢١٣ ، ٢١٤).

في فضائل علي ومعاوية ، ومثالب الآخر منهما قد عجت بها كتب الموضوعات ، فإن العباس ﷺ لم يعدم من ينادي له بالخلافة ، ويدعي أن ذلك حق اغتصب منه ؛ تقوية لدولة بني العباس ، فروى :« هذا العباس بن عبد المطلب : أبي وعمي ووصيي ووارثي » .

قال ابن الجوزي : « وضعه قوم يقابلون به ما وضع لعلي ﷺ من أنه وصى ، وكلا الحديثين باطل »[١] .

جـ- **الاتجاه الفقهي** : يرتبط التعصب الفقهي بالتهاون في رواية الضعيف والاحتجاج به ، بل ووضع المتون في نصرة الآراء الفقهية التي يعتنقها أولئك المتعصبون .

ومن ذلك ما روي عن أمير المؤمنين علي ﷺ ـ وما أكثر ما كذب عليه ـ أن رسول الله ﷺ قال : « **رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة . . . ألا تقرأ هذا الآية ﴿ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴾** (المؤمنون:٧٦) قال : **هو الخضوع** » .

قال ابن الجوزي : « وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع ، والصحيح يكفي »[٢] .

● **نقد متن الحديث الشريف من حيث المبنى**

اعتنى المحدثون بنقد متن الحديث الشريف أيما عناية ، واهتموا به غاية الاهتمام ، فجاءت آثارهم خير شاهد على ذلك ، وأتت أصولهم وقواعدهم لتردع كل متقول ، وتبهت كل متخرص ، وتلقم أعداء السنة حجرًا تلو حجر .

وكما عمل المحدثون على صيانة المتن قبل وقوع الخطأ ، كما ظهر في مبحث الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف ، وكذلك وضحت مقاييسهم العلمية والعملية لنقد المتون وتوثيق المرويات فقد اتجهت رؤى المحدثين إلى نقد مبنى متن الحديث الشريف .

وأعني بنقد المبنى ما يطرأ على المتن من وهم ليس منشؤه اعتبار المقاييس الخارجية كمخالفة متن الحديث لآيات القرآن الكريم والسنة الصحيحة إلى غير ذلك من أساليب الاعتبار الخارجي ، ولا مخالفة المعقول كالاستحالة والإغراق في المبالغة ، وخلاف المحسوس المشاهد ؛ وإنما أعني بذلك ذلك النوع من

---

(١) ابن الجوزي ، الموضوعات (٢/٢٧٥). (٢) المصدر السابق (٢/٣٨٩ ، ٣٩٠).

النقد الذي يعتمد على اعتبار الرواية محل النقد ، والتوثيق بالثابت في ذلك الباب ، والمحفوظ في هذا الأمر .

ونتج عن هذا النوع الدقيق من النقد ـ أعني نقد مبنى متن الحديث الشريف ـ الكشف عن كثير من أسباب الوهم ومظاهره ، فيما يُعد إشارة بينة إلى ضعف في ذلك المتن ، ووهن قد حل برواته ، ومن تلك المباحث الناشئة عن ذلك الاعتبار الداخلي :

١- **التصحيف :** وهو فن جليل ، لا ينهض به إلا الحذاق من النقاد ، وذلك لسعة الحفظ والإتقان اللذان يظهران زيف المتون المصحفة بمقارنتها بجوهر كلام النبي ﷺ .

تعريفة : والتصحيف في اللغة : الخطأ في الصحيفة[١] .

وفي الاصطلاح : تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها[٢] .

والتصحيف عيب ناشئ عن سلوك غير الجادة في طرق التحمل ، وترك عناء الاستماع إلى الشيوخ أو الرحلة في طلب العلم ، يقول الصنعاني : « ومنشأ التسمية بالمصحف أن قومًا كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف والكتب ، ولم يأخذوه من أفواه العلماء . . . لذلك وقع هؤلاء في الخطأ عند القراءة »[٣] ؛ ولذلك كان النقاد يعلون بعض الروايات بكونها مروية من صحف لم يشافه بها رواتها العلماء .

قال الذهبي : « وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة ، وروايتها وجادة بلا سماع ، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف ، لا سيما في ذلك العصر ؛ إذ لا شكل بعد في الصحف ولا نقط ، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال »[٤] .

أسباب التصحيف : إن كانت الرواية عن الكتب واتخاذ المشايخ من الصحف من أبرز أسباب التصحيف فإن ذلك واحدة ، ينضم إليها العديد من الأسباب ، وقد أحسن الباحث أسطيري جمال عندما جمع من ذلك :

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ص ح ف). (٢) السخاوي ، فتح المغيث (٣/٧٢).
(٣) الصنعاني ، توضيح الأفكار (٢/٤١٩). (٤) الذهبي ، السير (٥/١٧٤).

١- **أخذ العلم عن الصحف** : دون شيخ ، ولهذا كان في الأخذ والسماع من الشيخ مأمنًا من الخطأ والوهم ، وقد انتقد الإمام مسلم رواية ابن لهيعة : ونسبه إلى التصحيف عندما روى - «أن النبي ﷺ احتجم في المسجد» وبين أن الصواب «احتجر» ثم قال : وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ في هذه الرواية ، أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر ، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ لحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه»[١].

٢- **تشابه رسم حروف العربية** : حروف اللغة العربية متشابهة إلى حد كبير ، فالباء والياء والثاء والنون والباء لها شكل واحد ، وكثير من الحروف له مثيل لا يختلف عنه إلا في الإعجام والإهمال كالدال والذال ، والجيم والحاء والخاء ، والراء والزاي ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، والعين والغين ، والفاء والقاف ، فنقطة زائدة ، أو نقطة مطموسة تحيل الكلام إلى غير معناه ، أضف إلى ذلك كون الكتابة العربية خلت من الإعجام لفترات .

٣- **سوء السمع** : وينشأ التصحيف عندما يضعف صوت الشيخ ، أو يضعف سمع الراوي ، أو لازدحام الطلاب على الشيخ وسعة المكان ، أضف إلى ذلك تشابه مخارج الحروف وأوزنها وصيغها الصرفية .

٤- **الوراقون** : الوراقون طبقة من المتكسبين بنسخ الكتب في فنون شتى ، مع نصيب من المعرفة بالعلوم السائدة ، وقد تفرغت هذه الطبقة لذلك العمل ، غير أن تعدد المعارف وتشعبها ، وعدم الأخذ بمبدأ التخصص في النسخ : جعل التصحيف والتحريف لا ينفك عنهم .

٥- **الحمل على المألوف** : وذلك يشيع غالبًا عندما تكون اللفظة الصحيحة غير شائعة الاستخدام ، ويقترب رسمها من لفظة أخرى شائعة ، فيحمل اللفظ النادر على اللفظ الشائع كلفظ «احتجم» بدلا من «احتجر» ، وتزداد

---

(١) مسلم ، التمييز ص١٨٧ .

المسألة خطورة حين يشكل على الراوي معرفة فقه الحديث ، فقد يصحفه بما يغير معناه»[١].

٦- **التعصب المذهبي** : المتعصب لرأي أو اتجاه كثيرًا ما يتعامل مع النصوص في ضوء نظريته التي لا يشك في صحتها ، ورأيه الذي لا يقبل المناقشة ، وقد وجد أن الاتجاهات والمذاهب لها تأثير بالغ على قراءة المتن وفهمه ، كما بين ذلك دكتور مصطفى الأعظمي[٢]، ومن ذلك قول النبي ﷺ : «**لا نُورثُ ، ما تركناه صدقةٌ**» ، وقد نبه النووي رحمه الله على ضبطه ثم قال : «وإنما نبهت على هذا الأمر لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه»[٣] ، وقد صحف هؤلاء إلى النصب في كلمة «صدقة» وقلبوا نون «نورث» ياءً فصار المعنى مقلوبًا .

٧- **العوامل الطبيعية** : ويقصد بذلك ما يصيب المخطوطات من إتلاف أو طمس للحروف والكلمات فتختلط معالم الخط ، مع تعاقب الأزمان وقلة العناية ، مع الأرضة التي تحدث الإفساد في تلك المخطوطات .

● **أقسام التصحيف :**

وقد قسم المحدثون التصحيف إلى أقسام عدة ، ومن ذلك : تصحيف الإسناد ، ويقابله تصحيف المتن ، وتصحيف البصر مع تصحيف السمع ، وتصحيف اللفظ إزاء تصحيف المعنى[٤].

● **أثر التصحيف في الفقه الإسلامي :**

للتصحيف آثار متعددة في شتى المعارف ، ومن ذلك أثره في استدلال الفقهاء بالنص المصحف ، ومن ذلك تصحيف «مسح رأس اليتيم» إلى «المتيمم» وتصحيف «أصليت ركعتين قبل أن تجلس» إلى «قبل أن تجيء» .

---

(١) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث ص٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) الأعظمي ، منهج النقد عند المحدثين ص٤١ .

(٣) النووي ، شرح مسلم (٧٤/١٢).

(٤) الأباناسي ، الشذ الفياح (٤٦٧/٢-٤٦٩) ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، مكتبة الرشد ط . ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، أسطيري جمال ، التصحيف ص٤٣-٥١ ، الجوابي ، جهود المحدثين ص٣٠٠ .

وتصحيف قول عائشة عن صلاة رسول الله وصومه في السفر ، وفيه كان يقصر وتتم ، ويفطر وتصوم ، فصحف إلى « . . . يتم . . . ويصوم » بما يوحي تعدد الأحوال منه ﷺ .

وكذا تصحيف حديث صلاة أُبي للتراويح : « عشرين ليلة » إلى « عشرين ركعة » ، ومن ذلك حديث العقيقة ، وفيه : « يحلق رأسه ويسمى » فصحفت إلى « ويدمى » وشرح راوي الحديث كيفية الإدماء!![1] .

● **نماذج من الروايات المصحفة :**

ومما ذكره الخطابي في إصلاح غلطِ المحدثين تصحيف « إن حِيضتك ليست في يدك » إلى « حَيْضتك » بفتح الحاء ثم قال : والصواب حِيضتك ، مكسورة الحاء .

وكذا دعاء دخول الخلاء ، وفيه : « أعوذ بك من الخُبُث والخبائث » ويروى مصحفًا « الخُبْث » بسكون الباء ، قال الخطابي : وإنما هو الخبث مضموم الباء ، جمع خبيث .

وكذلك تصحيف « المذْي » إلى « المذي » بالتثقيل[2] .

ومن تصحيف المعنى ما قاله أعرابي : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه شاة » أراد « عَنَزة » فصحفها إلى « عَنْزة » بسكون النون ، ثم جاء بالحديث بالمعنى[3]!!

٢- **الإدراج :** المدرج من فنون الحديث التي تهتم بالتفرقة بين نص الحديث النبوي الشريف وما ألحق به على سبيل الخطأ والوهم من الرواة ، ويحتاج الناقد عند دراسته للإدراج أن يفرق بين زيادة ينفرد بها بعض الثقات ، وبين الزيادات المدرجة .

---

(١) انظر التصحيف وأثره لأسطيري جمال ص٢٢٧-٣٠٥ .

(٢) الخطابي ، إصلاح غلط المحدثين ص١٦-٢٠ ، تحقيق صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، ط . ١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .

(٣) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص١٤٨ ، ١٤٩ .

تعريفه : والإدراج في اللغة : من أدرج الشيء في الشيء : أدخله فيه وضمنه إياه[١].

وفي الاصطلاح : «الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه»[٢] ، وقال النووي : «أن يذكر الراوي عقيبه ـ الحديث ـ كلامًا لنفسه أو لغيره ، فيرويه من بعده متصلاً ، فيتوهم أنه من الحديث»[٣].

● **أسباب الإدراج :**

فرق بين تعمد الزيادة في متن الحديث الشريف وبين الخطأ في نسبة الزيادة إلى ذلك المتن ، فالأول ضرب من ضروب الوضع الذي لا يحل ، ولا يجوز فعله ، والثاني لون من ألوان الوهم والخطأ ، وهو محل حديثنا .

فأصل الإدراج محاولة من بعض رواة الحديث القيام بدور البيان والشرح لمراد النبي ﷺ إما شرحًا لغريبه ، أو لبيان حكمه ، أو تفسيرًا وشرحًا لبعض أجزائه ، ثم تحذف أداة التفسير على يد راوٍ آخر من باب الاختصار المخل،قال ابن حجر : «فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل ، فيجيء من بعده فيرويه مدمجًا من غير تفصيل»[٤].

● **أقسام الإدراج في متن الحديث الشريف :**

إذا كان الإدراج ناشئًا عن وهم بعض الرواة ووصلهم كلام الراوي بحديث النبي ﷺ ؛ فإن ذلك اللفظ المدرج قد يكون :

أ- أول الكلام : ومن أمثلة ذلك حديث أبي هريرة مرفوعًا : «أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» ، فَوَهَّم الخطيب عمرو بن الهيثم القطعي ، وشبابة بن سوار الفزاري لروايتهما ذلك الحديث ثم قال : «قوله : أسبغوا الوضوء» كلام أبي هريرة وقوله : «ويل للأعقاب من النار» كلام النبي ﷺ[٥].

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب مادة (د ر ج). (٢) ابن حجر ، نزهة النظر ص٤٦.

(٣) النووي ، التقريب ص٣٨ .

(٤) ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح (٨٢٩/٢) ، تحقيق ربيع المدخلي ، المجلس العلمي لإحياء التراث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(٥) الخطيب ، الفصل للوصل المدرج (١٥٨/١-١٦٠) ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني ، دار الهجرة ط . ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

ب ـ وسط الكلام : ومن أمثلة ذلك ما رواه الدارقطني في سننه عن النبي ﷺ : «**من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ**» .

ثم قال : «ذكر الأنثيين والرفغ وهم ، والمحفوظ أنه من قول عروة ، كذلك رواه الثقات»[١].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم : «سألت أبي عن حديث رواه الوليد عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : «**من فاتته صلاة العصر ، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، فكأنما وتر أهله وماله**» ، قال أبو حاتم : «التفسير من قول نافع»[٢].

جـ- آخر الكلام : وهذا أكثر أنواع الإدراج ، ومن ذلك قال ابن أبي حاتم : «سألت أبي عن حديث رواه بقية ، عن أبي وهب الأسدي ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب ؛ فإن اشتراه مشتر فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار» ، قال أبو حاتم : «ليس في شيء من الحديث : إذا دخل المصر فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»[٣].

ومن ذلك رواية إبراهيم بن طهمان عن هشام بن حسان،عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «**إذا استيقظ أحدكم من منامه ، فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما في الإناء ، فإنه لا يدري أين باتت يده ، ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثم ليصب على شماله ، فليغسل مقعدته**» .

قال أبو حاتم : ينبغي أن يكون : «ثم ليغترف بيمينه» إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان ، فإنه كل يصل كلامه بالحديث ، فلا يميزه المستمع»[٤].

---

(١) الدارقطني ، السنن (١/١٤٨ رقم ١٠).

(٢) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (١/١٤٩ ، ١٥٠ ، رقم ٤١٩).

(٣) المصدر السابق ، (١/٣٩٣ رقم ١١٧٧).

(٤) المصدر السابق (١/٦٥ رقم ١٧٠).

● **علامات الإدراج :**

للتعرف على موضع الإدراج من الحديث النبوي الشريف علامات ، غير أنه لا يضطلع بهذا إلا من عرف أسلوب النبي ﷺ ومقاصده ، وتشبع بهديه فصار وكأنه يحيا معه ، ومن هذه العلامات :

أ- استحالة نسبة القول إلى النبي ﷺ ، كحديث تمنى رسول الله ﷺ الرق لولا الجهاد وبر الأم ، والرق منافٍ لمقام النبوة ، كما أن أمه ماتت في طفولته .

ب- مخالفة الرواية لروايات الثقات التي تخلو من الإدراج ، ويتضح فيها التفسير من أحد الرواة .

جـ- نص أئمة الحديث على ذلك .

● **حكمه :** اختلفت عبارات المحدثين والباحثين في حكم الإدراج ، فبينما قال ابن الصلاح : « لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور »[١] ، وكذا قال النووي : « كل الإدراج بأقسامه حرام »[٢].

فإن السيوطي يستثنى تفسير الغريب[٣] ، ويعده الصغاني إن كان « من تفسير الألفاظ لا يحرم ، وإدراج ما هو من غيرها مما فيه حكم شرعي ، وإيهام أنه مرفوع هو الذي لا يجوز »[٤].

ويعده أبو شهبة إن وقع على طريق الخطأ النادر فلا بأس ، أما إذا كثر خطأ الراوي ؛ فإن ذلك يعد طعنًا في ضبطه وإتقانه »[٥].

وخلاصة ذلك أن الذي يحرم هو إيهام الراوي وتعمده لإدراج ألفاظه بين ثنايا كلام النبي ﷺ دون تمييز أو فصل بينهما ، باستخدام ألفاظ الشرح والتفسير ، أما تفسير الراوي وتوضيحه لمبهم لفظ أو غامض معنى ، وهو يفصل قوله من قول النبي ﷺ فهو في ذلك مأجور غير مأزور .

---

(١) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص ٩٨ . (٢) النووي ، التقريب ص٣٨ .

(٣) السيوطي ، تدريب الراوي (٢٧٤/١) ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

(٤) الصنعاني ، توضيح الأفكار (٦٦/٢).

(٥) أبو شهبة ، الوسيط في علوم الحديث ص٣١٤ ، ٣١٥ ، عالم المعرفة ط . ١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

٣- زيادة الثقة : من القضايا ذات الأهمية في نقد الحديث الشريف وبيان قبوله ورده قضية زيادة الثقة ؛ وذلك لخطورة إصدار حكم عام أو رأى جامد في هذه المسألة .

إن الراوي الثقة بشر ، وإن كان كثيرًا ما يصيب ، إلا أنه قد يخطئ ولا يستحيل الوهم في حقه ، فمصادرة أحواله المختلفة بحكم قاطع جامد ليس من الواقع العلمي ، فعلم الحديث علم إنساني يرتبط بذاكرة إنسانية ، ومستوى ضبط قابل للتغير بحسب الأحوال المتعددة التي يمر بها الراوي ، فلا ينبغي معالجة الأمر وفق قالب واحد .

وليست هذه دعوى للفوضى العلمية ، ولا التحلل من الضوابط والأطر ، وإنما محاولة صادقة لوصف ذلك الراوي الثقة الذي تختلف أحواله وأمزجته ، واتزانه وانضباطه ، وتركيزه وحدة تذكره من آن لآخر ؛ لذا يجب أن توزن مروياته ، كل على حدة ، لنتعرف : متى ضبط؟ ومتى اختل ضبطه ، ومتى أصاب ومتى أخطأ؟

فقد يزيد الثقة في المتن ما ليس منه ، فيزيد الشريعة حكمًا ليس منها ، وتقوي زيادته رأيًا أو بدعة لم تجد من مقومات الظهور غير هذه الزيادة غير الثابتة .

● **تعريفها :**

والمراد بزيادة الثقة رواية حافظان ثقتان عدلان حديثًا واحدًا عن شيخهما ، وفي رواية أحدهما زيادة لا يرويها الآخر[1].

وفي ذلك التعريف تقييد بكون الزيادة تأتي من حافظ ثقة ؛ إذ لا مجال هنا لزيادة الضعيف الذي يحكم على زيادته بالنكارة إن تفرد بها .

● **تفاوت الثقات :**

من المعلوم أن من تقبل رواياتهم ليسوا في درجة واحدة من حيث القبول والرضا ؛ بل تتفاوت درجاتهم وتتابين حالاتهم بين ثقة وأوثق ، وكبير قدر وأكبر ، والثقات أنفسهم يخضعون لمقارنات داخلية ؛ إذ قد تتعارض مروياتهم ،

---

(١) الخطيب ، الكفاية ص٦٠٠ .

فعندئذ يقول طاهر الجزائري : « ثم إن كل واحد من العدالة والضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا »[١] ، وقسم ابن حجر الرواة إلى اثني عشرة درجة[٢].

وإذا كان هذا التفاوت بين عموم الرواة ؛ فإن الحفاظ أنفسهم ـ وهم أهل النقد وجهابذته ـ يتفاوتون فيما بينهم دقة وإتقانًا ، يقول حماد بن سلمة الحافظ : « ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة ، فإن خالفني شعبة في شيء تركته »[٣].

وقال شعبة : « سفيان أحفظ مني ، ما أفادني شيئًا عن رجل إلا وجدته كما أفادني »[٤].

ومع تفاوت الثقات يظل الحفاظ ، وإن كانوا في أعلى مراتب الإتقان ، عرضة للوهم والخطأ ، قال مسلم : « فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل ، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله »[٥].

● **أسباب زيادة الثقة :**

إن اختلاف الروايات زيادة ونقصًا مع اتحاد المصدر ، ومع المعرفة بصفة التلقي عن رسول الله ﷺ ، حيث كان أفصح العرب ، وكان ﷺ يعيد القول مرة بعد أخرى حتى يعي الحاضر ويغلق باب اللبس ، والصحابة بين يديه كأن على رءوسهم الطير مع حسن استماع وجودة فهم وحدة حفظ « إلا أن هذا لا يمنع من وجود التفاوت بين الحاضرين في درجات التلقي وحدة الاسترجاع ودقة الفهم »[٦] ، وذلك التفاوت أحرى أن يكون في مجالس المحدثين الذين هم أقل قدرًا من رسول الله ﷺ وأدنى هيبة من هيبته .

وينشأ عن ذلك التفاوت اختلاف في النقل ، وتصرف في المعنى ، وحفظ بعض الحديث دون بعض ، وإتقانه تامًا غير منقوص عند البعض .

---

(١) الجزائري ، توجيه النظر ص٣٠ ، دار الباز .

(٢) ابن حجر ، تقريب التهذيب (١/٧٣-٧٥) ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ط . ٣ ، ١٤١١هـ .

(٣) المزي ، تهذيب الكمال (٤/٣٤٤).

(٤) ابن عدي ، الكامل (١/٨٥).

(٥) مسلم ، التمييز ص١٧٠ .

(٦) محمد رأفت سعيد ، زيادة الثقة ص١٨ ، دار المنار ، دون تاريخ .

ويؤيد ذلك أن الزبير سمع رجلاً يحدث عن رسول الله ، وصدقه فيما قال ولكنه أرشده إلى أنه جاء في آخر الحديث ورسول الله ﷺ إنما كان يحدث عن أهل الكتاب[١].

ومن ذلك ما جاء عن رافع بن خديج في كراء الأرض[٢] ، وقيام عمران ابن حصين قبل تمام سماع رسول الله ﷺ[٣].

● **حكم زيادة الثقة :**

عولجت قضية زيادة الثقة معالجات مختلفة ، وككل قضية لها طرفان مصحوبان بحماسة شديدة ، كثيرًا ما تجانب الموضوعية ، وتحيد عن الجادة .

فقد قبل الزيادة مطلقًا ابن حزم[٤] ، والغزالي[٥] ، وإمام الحرمين[٦] ، وابن قدامة المقدسي[٧] ، وتأثر بهم من المحدثين ابن حبان والنووي[٨] ، وتردد في ذلك الخطيب[٩] ، وابن الجوزي[١٠].

وعلى نقيض ذلك يقف الحاكم رحمه الله ناسبًا رد جمهور المحدثين لتلك الزيادة ، وأن القول فيها قول الجمهور الذين لم يأتوا بالزيادة[١١].

ولكن الصواب في ذلك ما عليه جمهور المحدثين من أن لكل رواية معاييرها الخاصة للحكم عليها ، فلا يطلق القبول ، ولا الرد ، وإنما ينظر إلى القرائن

---

(١) الخطيب ، الكفاية ص٤٢٦ .

(٢) البخاري ، كتاب الإجارة (٤/٥٤٠) ، ومسلم ، كتاب البيوع (٣/١١٨٠).

(٣) الخطيب ، الكفاية ص٤٢٧ .

(٤) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام (٢/٩٠،٩١)، مطبعة السعادة ط . ١، ١٣٤٥هـ .

(٥) الغزالي ، المستصفى (١/١٦٨).

(٦) الجويني ، البرهان (١/٦٦٢ رقم ٦٠٨) ، تحقيق دكتور عبد العظيم الديب ، ط . ١ ، ١٣٩٩هـ ، نفقة الشيخ خليفة بن حمد ، قطر .

(٧) ابن قدامة ، روضة الناظر ص٦٣ .

(٨) ابن حجر ، النكت ص٦٨٧ ، ٦٨٨ ، تحقيق ربيع المدخلي ، دار الراية ط . ٤ ، ١٤١٧هـ والسخاوي ، فتح المغيث (١/٢٤٦).

(٩) الخطيب ، الكفاية ص٤١١ ، ٤٢٤-٤٢٨ .

(١٠) الذهبي ، تنقيح التحقيق ، مسألة رقم ٣٧ .

(١١) الحاكم ، المدخل إلى الإكليل ص٤٧ .

المحتفة بالمتن ، ثم يصدر الناقد حكمه ، وبذلك قال الشافعي ، وهو صنيع أحمد والبخاري ومسلم ، وكذا جاء عن أبي زرعة والترمذي وابن خزيمة ، والدارقطني وابن عبد البر ، وابن تيمية ، والذهبي ، وابن رجب ، وابن حجر ، وابن عبد الهادي وغيرهم[١].

● **نماذج نقد المحدثين لزيادة الثقة :**

عملية اعتبار الروايات في الباب الواحد توقف الناقد على كثير من أوهامه ، ورب كلمة زائدة في المتن تضيق واسعًا أو تعمم خاصًّا أو ترجح منسوخًا ، ولربما أضافت حكمًا جديدًا ، لذلك ترصد نقاد المحدثين المتون مميزين صحيحها من سقيمها ، وأصيلها من الزائد عليها .

ومن ذلك ما روى من حديث أم سلمة : « أن النبي ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة » ، قال مسلم : « وهذا الخبر وهم . . . وذلك أن النبي ﷺ صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة ، وتلك سنة رسول الله ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه الصبح يوم النحر بمكة ، وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة ، هذا خبر محال »[٢].

وقد قال يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي الصواب : توافي فقط[٣].

ومن ذلك حديث ماعز ، وفيه : « جيء بماعز إلى النبي ﷺ وهو متكئ على وسادة على يساره » فحدث به الخلال يحيى بن معين فتعجب من ذلك يحيى ابن معين ثم قال : « ما سمعت قط على يساره »[٤].

وقد يقبل المحدثون الزيادة إن ثبت صوابها ، ومن ذلك قبول زيادة الإمام مالك في حديث صدقة الفطر « من المسلمين »[٥] ، وقبول زيادة بندار والحسن

---

(١) انظر تفصيل ذلك في المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج ، حسن فوزي ص٥٣٢-٥٤٨ .

(٢) مسلم ، التمييز ص١٨٦ . (٣) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري [٢/ق٩٣-أ].

(٤) المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ص٩٩ .

(٥) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٢٤٠.

ابن مكرم في حديث أفضل الأعمال ، وفيه ذكر الصلاة فزادا : « أول الوقت » فقبل الحاكم الزيادة لأنهما : ثقتان فقيهان[١].

٤- الاضطراب : الاضطراب لون من ألوان الوهم في أداء الحديث الشريف ، وهو علة تقوى عند الناقد رد الحديث ، وذلك لما فيه من تناقض وتنافٍ بين طرفين لا يمكن اجتماعهما .

● **تعريفه :**

المضطرب اسم فاعل من اضطرب ، يقال : اضطرب الأمر : اختل ، واضطرب الموج : ضرب بعضه بعضًا[٢].

وفي الاصطلاح : « الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له »[٣].

● **شروط تحقق الاضطراب :**

ليس كل حديث اختلفت الرواية فيه مضطربًا عند المحدثين ، وإنما يتعلق ذلك بالحديث إذا تحقق فيه شرطان :

١- تساوي الروايتان في القوة ، فلا نجد مرجحًا لإحداهما على الأخرى ، فإن ترجحت إحداهما بكثرة عدد الرواة أو إتقانهم أو ملازمتهم للشيخ ـ مخرج الحديث ـ أو غير ذلك ، اعتمدت الرواية الراجحة ، وعدت الرواية المرجوحة من قبيل الشاذ .

٢- عدم إمكان الجمع بين الروايتين ، بحيث لا يمكن أن تكون الروايتان تقصدان معنى واحدًا[٤] ، فإن تعذر الترجيح أو الجمع وسمت هاتان الروايتان بالاضطراب ، وسقط الاحتجاج بكل منهما ؛ إذ لا مسوغ للقول بإحداهما دون الأخرى .

---

(١) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص١٣٠. (٢) ابن منظور ، اللسان مادة (ضرب).

(٣) الأباناسي ، الشذ الفياح (٢١٢/١).

(٤) ابن دقيق العيد ، الاقتراح ص٢٢٢ ، تحقيق عامر صبري ، دار البشائر ط . ١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ، والأباناسي ، الشذ الفياح (٢١٢/١).

● **حكم الحديث المضطرب :**

الحديث المضطرب يشعر بضعف الراوي من جهة الضبط ، وهو موجب لضعف الحديث ، ولكن إن كان لفظ الأحاديث المضطربة متقاربًا ، فإن ذلك أخف حالاً [١].

● **أمثلة الأحاديث المضطربة :**

من الأمثلة الواضحة على ذلك حديث فاطمة بنت قيس الذي رواه الترمذي بلفظ : « إن في المال لحقًا سوى الزكاة »[٢] ، ورواه ابن ماجه بلفظ « ليس في المال حق سوى الزكاة »[٣].

قال العراقي : « هذا اضطراب لا يحتمل التأويل »[٤].

على أن استخدام الاضطراب عند المحدثين أوسع من ذلك المعنى الاصطلاحي ، فقد يستخدمه المحدثون للدلالة على الوهم والخطأ ، فيطلقون الاضطراب على إبدال متن بمتن آخر .

ومنه ما رواه ابن أبي حاتم قال : سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : « كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار » ، فسمعت أبي يقول : « هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو أكل النبي ﷺ كتفًا ولم يتوض . . . ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه »[٥].

٥- **القلب :** إذا كانت المباحث الحديثية تزداد عمقًا وتقل بحسب احتياج النقاد لها ؛ فإن التهميش المتعمد لبعض هذه المباحث دليل على عدم الحاجة الماسة إلى ذلك المبحث ، وإذا كانت محاولات قلب الروايات المتعمد قد تيقظ لها النقاد ، وكذا تتبعوا الروايات المقلوبة على الوهم ؛ ولذلك قل الاعتناء بهذا الفن من علوم الحديث لقلة حدوث ذلك .

---

(١) الأباناسي ، الشذ الفياح (١/٢١٢).

(٢) الترمذي ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء إن في المال حقًا سوى الزكاة (ح٥٩٦).

(٣) ابن ماجه ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته ليس بكنز (ح١٧٧٩).

(٤) السيوطي ، تدريب الراوي (١/٢٦٦).

(٥) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (١/١٧١ رقم ٤٨٩).

● **تعريفه :**

القلب لغة : «التحويل ، وقلبه يقلبه : حوله عن وجهه . . . وقلب الشيء حوله ظهرًا لبطن»[١].

وفي الاصطلاح : قال دكتور نور الدين عتر : «الحديث المقلوب الذي أبدل فيه راويه شيئًا بآخر ، في السند أو المتن ، سهوًا أو عمدًا»[٢] ، والقلب يدخل في السند والمتن كليهما ، ويخضع لعوامل متعددة .

● **أسباب القلب :**

ويرى دكتور الجوابي أن القلب يحدث لسببين :

أ- الوهم والخطأ الناشئ عن تحول الحفظ أو النظر ، وهو ما يسمى بالعامل النظري .

ب- العامل الإرادي ، وله صورتان :

١- الرغبة في الإغراب في الرواية ، وهو ما يدفع الراوي إلى ادعاء ما ليس عند غيره ؛ ليقبل الرواة عليه .

٢- الرغبة في امتحان الرواة والشيوخ لمعرفة تثبتهم في الرواية[٣].

● **أمثلة القلب :**

ومن أمثلة النوع الأول ما روي من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وفيه : «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[٤] ، ولكن هذه الرواية قد امتدت إليها يد القلب ، فجاءت الرواية : «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»[٥].

ومنه كذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما : «بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله ﷺ . . . » الحديث ، وفيه : «فقمت عن يمينه ، فأخذني فجعلني عن يساره» .

---

(١) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط مادة (قلب).

(٢) عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ص٤٣٥ ، دار الفكر ط . ١ ، ١٤١٠هـ-١٩٨١م .

(٣) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ، ص٣١٦ .

(٤) البخاري ، كتاب الأذان ، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة (ح٦٢٠) ، وكتاب الزكاة ، باب الصدقة باليمين (ح١٣٣٤)..

(٥) مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة (ح١٧١٢).

قال مسلم : « هذا خبر غلط غير محفوظ ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ فحوله حتى أقامه عن يمينه »[١].

ومن أمثلة النوع الثاني ، ما أخبر به حماد بن سلمة : « كنت أقلب على ثابت البناني في حديث ، وكانوا يقولون : القصاص لا يحفظون »[٢].

وقول يحيى بن سعيد القطان : « قدمت الكوفة ، وبها ابن عجلان ، وبها من يطلب الحديث مليح بن وكيع وحفص بن غياث . . . قلنا : نأتي ابن عجلان فقال يوسف بن خالد : نقلب على الشيخ حديثه ، ننظر فهمه »[٣].

وهكذا كان القلب المتعمد ، والقلب الناشئ عن الوهم والخطأ من مضعفات الرواية ، وقد تنبه له العلماء ، وعملوا على تنقية الحديث الشريف من تلك الأوهام .

٦- **الحديث المعلل** : علم العلل من أخصب الميادين التي برع فيها أئمة النقد من المحدثين ؛ ذلك أن هذا العلم ليس متيسراً إلا لمن تضلع من علوم الحديث كافة ، واختلطت الآثار بلحمه ودمه ، وصار الرواة كجيرانه يعرف رواياتهم وشيوخهم ، ومذاهبهم واعتقاداتهم ، وسلامتهم وتخليطهم ، وضبطهم ووهمهم .

● **تعريفه :**

في اللغة : العلة بالكسر : المرض ، عل يعتل واعتل ، وأعله الله تعالى : فهو معل وعليل[٤].

وفي الاصطلاح : قال ابن الصلاح : « المعلول هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها »[٥].

---

(١) مسلم ، التمييز ص١٨٣-١٨٥ . (٢) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (١/٧١).
(٣) ابن رجب ، وشرح علل الترمذي (ص٩٩).
(٤) ابن منظور ، لسان العرب ، والفيروزآبادي ، القاموس المحيط مادة (علل).
(٥) ابن حجر ، النكت على كتاب ابن صلاح (٢/٧١٠).

وقال العراقي : «العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة ، طرأت على الحديث فأثرت فيه»[١].

● **أهمية ذلك العلم :**

بالرغم من أن علم العلل فرع من علوم الحديث وقسم من أقسامه إلا أن المحدثين يولون ذلك العلم أهمية كبيرة ويقدمونه على غيره من الفنون ، يقول عبد الرحمن بن مهدي : «لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثًا ليس عندي»[٢].

ويقول الشافعي : «ما من كتاب بعد كتاب الله أنفع من موطأ مالك ، ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث»[٣].

ويصف ابن تيمية علم العلل بقوله : «وهو من أشرف علومهم ، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه ، وغلطه فيه عرف»[٤].

والمتابعة اللصيقة والمستمرة أداة هذا العلم ، والوصول إلى نتائج صائبة فيه ليست بالسهولة بمكان ، وهي تعتمد على معارف متنوعة كما قال دكتور همام سعيد : «وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل ؛ لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة أو سطر . . . أما الذي معنا ؛ فإنه يواكب الثقة في حله وترحاله ، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ، ومتى ضبط ومتى نسي ، وكيف تحمل ، وكيف أدى»[٥].

وإذا كانت كتب الجرح والتعديل قد تكفلت ببيان الجوانب الجلية الواضحة لأخطاء الرواة وأوهامهم ؛ فإن علم العلل يتتبع ذلك الجانب الخفي ، وهو الجانب الأهم ؛ إذ غالب الأحاديث التي ترد لأسباب ظاهرة قد عرفت من قبل ، وتجنبها المحدثون ولم تعد تمثل خطورة على السنة النبوية ، وإنما الشأن في الكشف عن الضعف الخفي والوهم الغير متوقع .

---

(١) السخاوي ، فتح المغيث (٢٢٤/١).
(٢) الخطيب ، الجامع (٣٥٤/٢).
(٣) المصدر السابق (٣٤٤/٢).
(٤) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (٣٥٢/١٣).
(٥) همام سعيد ، العلل في الحديث ص٢٣ .

obeikan.com

فأهمية علم العلل أنه خروج من حيز الأحكام الجزئية إلى الأحكام الكلية ، وعدم الاكتفاء بالنظر والتفتيش في أحاديث الضعفاء ومروياتهم ؛ بل النظر كذلك إلى مرويات الثقات ؛ إذ هم بشر يصيبون وقد يخطئون .

● **دقة هذا العلم وندرة المشتغلين به :**

علم العلل لا يرقى سلمه إلا الأكابر من العلماء المبرزين في فنون الحديث قاطبة ، وما كان علم العلل بهذه الأهمية إلا لصعوبته ودقته ، وعظم الوسائل المؤدية إليه ، حتى إن القائم به قد يعجز عن بيان سبب التعليل ، وقد عبر عن ذلك أئمة الحديث .

قال عبد الرحمن بن مهدي : « معرفة الحديث إلهام ، لو قلت للعالم بعلل الحديث : من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدي لذلك »[(١)].

ويقول ابن رجب : « حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم الحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص ، يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره ، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة »[(٢)].

ويؤكد ابن كثير رحمه الله ذلك قائلاً : « فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل »[(٣)].

ولدقة ذلك العلم وحاجته إلى أصحاب الهمم العالية مع القدرات المرتفعة ، وتسخير المهارات المتنوعة لم يرق سلمه كل من اشتغل بالرواية وحضر مجالس الحديث ، ولكن من وصل من ذلك العلم للغاية وبلغ الكمال في دقائقه وأسراره ،

---

(١) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (٩/١).

(٢) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٣) ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ص٨٩ ، ٩٠ ، تحقيق أحمد شاكر ، مؤسسة الكتب الثقافية ط . ٣ ، ١٤٠٨هـ .

وغوامضه وخفاياه ولذلك قال أبو زرعة لأبي حاتم : « قل من يفهم هذا ، ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين ، فما أقل من تجد من يحسن هذا »[١].

وبكل حال فالنقاد العالمون بالعلل أفراد قليلون ، ولا يتهيأ ذلك لكل من مارس ذلك العلم واشتغل بتخريج الأحاديث أو روايتها ، وإنما دون ذلك جهد جهيد وإفناء الأعمار الطوال ، والتضحية بكل ما يشغل عن العلم ، ومن استعد لمثل هذا فإنه بين من تصدى لذلك العلم غريب ، وكما قال النبي ﷺ : « **الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة** »[٢].

● **كيف تدرك العلة :**

الحق أنه لا يوجد سبيل محدد لإدراك العلة ولا قانون مضطرد يعرف الباحث بمقتضاه طرائق التعليل ؛ ذلك أن أصل ذلك العلم يخضع لقدرات الناقد التي لا حصر لمداركها ، ولا حدود لمبادراتها ، وإن كان أصل معرفة العلة يعود إلى :

أ- جمع الطرق : فكلما أكثر الباحث من تتبع الأسانيد من مظانها ، كلما كان بحثه أنضج ، وكانت نتائجه أكثر ثباتًا وأقرب إلى الصواب ، فلا ينبغي القناعة بما بين يدي الباحث دون رجوع إلى المصادر المتنوعة التماسًا لجمع الطرق .

قال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[٣].

وقال ابن معين : « لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه »[٤].

وكان حرص الأئمة على جمع الطرق كلها : مسندها وموقوفها ، مرسلها وموصولها ، متصلها ومنقطعها ، قال الميموني : « تعجب إليَّ أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع ، ثم قال : ربما كان المنقطع أقوى إسنادًا وأكبر ، قلت : بينه لي ، قال : يكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف ، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه ، وهو يرفعه ثم يسنده ، وقد كتبه هو على أنه متصل »[٥].

---

(١) ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح ص٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٢) البخاري ، كتاب الرقاق ، باب رفع الأمانة (ح٦٠١٧) ، ومسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قوله : الناس كإبل مائة (ح٤٦٢٠).

(٣) الخطيب ، الجامع (٢/٢٧٠).

(٤) ابن شاهين ، تاريخ أسماء الضعفاء ص٤٢ .

(٥) الخطيب ، الكفاية ص٣٩٥.

ب ـ الاعتبار ومعارضة الروايات : بعد أن مهد الناقد بجمعه للطرق ، بحثًا في رواتها وأسانيدها ومتونها مميزًا زيادتها من نقصانها ، مدققًا في اتحاد المعاني واختلافها تأتي العملية الشاقة التي يطلق عليها أئمة المحدثين الاعتبار .

والاعتبار عند المحدثين : هو هيئة التوصل إلى معرفة اتفاق الرواة واختلافهم ، أو تفرد بعض الرواة ، وهذا من صميم علم العلل ، يقول الشافعي : « ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل ، بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له ، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا ووجوه سواه »[١].

ويزيد الإمام مسلم الأمر وضوحًا وهو يبين أحد أسباب التعليل للحديث وهو : « أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثًا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعين على روايته في الإسناد والمتن ، لا يختلفون فيه في معنى ، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه ، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن ، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظًا »[٢].

● **دلائل العلة :**

أمر التعليل ورد الأحاديث ليس من السهولة بمكان ليتجرأ عليه بعض عوام المسلمين فضلاً عن عالم راسخة قدمه ، عالية همته ، وكما يحذر الناقد كل الحذر ، ويحتاط كمال الحيطة من إمرار حديث عن رسول الله ﷺ يشوبه أدنى شك ، فإن غاية التيقظ وكل الانتباه لا بد أن يلازما تعليل الناقد للحديث المروي عن رسول الله ﷺ ؛ خشية أن يرد على النبي أمرًا أو يهمل له نهيًا .

وترجع دلائل التعليل إلى قسمين ، يشير كل منهما إلى الآخر : التفرد ، والمخالفة

---

(١) الشافعي ، الرسالة ص٣٨٣ رقم ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ .

(٢) مسلم ، التمييز ص١٧٢ .

وقد اهتم المحدثون ببيان هذه الدلائل من خلال المباحث الأربعة التالية :

١- التفرد ٢- الغرابة ٣- الشذوذ ٤- النكارة

وإن كانت هذه المباحث الأربع ما هي إلا وجوه متعددة ، فإذا كان الشذوذ يعني المخالفة ، فإن التفرد والغرابة والنكارة جميعًا يمثلون التفرد ، وإن كانت النكارة تختص بتفرد الضعيف والتفرد برواية الثقة والغرابة برواية أحد الرواة عن الشيخ المشهور الذي اجتمع له تلاميذ دون أن يشركه في ذلك أحد .

١- الحديث الغريب : الحديث الغريب هو « الحديث الذي تفرد راويه بروايته عمن يجمع حديثه لضبطه وعدالته كالزهري وقتادة وأشباههما »[١] ، فحد الغرابة أن يجمع بين التفرد وبين اجتماع أصحاب الحديث على الراوي المتفرد عنه ، وفي ذلك يفترق مع الفرد المطلق في الشرط الثاني .

● **حكمه :**

الحديث الغريب لا ينبغي التنقيب عنه أو الاشتغال به ، ومن أضاع الزمان وعطل الآلة في تحصيله معرضًا عن الصحاح فذاك مغبون ؛ إذ عموم المحدثين راغب عنه ، فلو كان ثابتًا لما خفي عليهم ، وقد عابه كثير من العلماء .

قال أحمد : « شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها »[٢].

وقال : « لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ، فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء »[٣].

وقال أبو داود : « فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى ابن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه »[٤].

قال مسلم : « فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم

---

(١) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص٢٤٣ ؛ تحقيق نور الدين عتر ، دار الفكر ط . ٣ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

(٢) الخطيب ، الكفاية ص١٤١ .

(٣) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٢٤٩

(٤) أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص٧ .

مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما ، على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس»[١].

فالحديث الغريب لا يعمل به المحدثون ، وإن رووه فلبيان حاله ، ومعرفة إسناده حتى لا يقلب أحدهم ذلك الحديث ليأتي له بإسناد آخر ، لينفقه على صغار الرواة .

وقد كان يحيى بن معين متيقظًا لذلك فقد شرع يكتب صحيفة كلها غرائب وموضوعات فأنكر عليه أحمد ذلك فقال يحيى : «أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه ، فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء إنسان بعده ، فيجعل بدل أبان ثابتًا ، ويرويها عن معمر عن أنس فأقول له : كذبت»[٢].

٢- **الحديث الفرد** : التفرد مظنة الخطأ ، خاصة والأمر المتفرد به ليس سرًا يتخافت به ، ولا حكرًا على طائفة دون أخرى ، كما أنه ليس مما يرغب عنه أو يزهد فيه ؛ بل إن مادته من أجل ما يتعلق به الإنسان ، وذلك لاتصالها بروح التشريع والبيان عن الله عز وجل مراده إلى الخلق .

كما أنه متعلق بشخص الحبيب محمد ﷺ الذي امتلأت القلوب بمحبته ، واشتاقت إلى زيارة قبره ، وتنسمت الرياحين عند سماع حديثه ، وارتقت إلى سماوات العزة وهي ترفع لواءه وتسير على دربه .

● **حكمه :**

الحديث الفرد مصدوف عنه ، وتفرد الراوي بما لا يتابع عليه من العلل القادحة في الحديث ، قال ابن رجب : «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين ، فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه،

---

(١) مسلم ، مقدمة الصحيح (١/٥ ، ٦).

(٢) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٨٤ .

يجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار »[١].

ونقاد الحديث قد أولوا مسألة التفرد عناية فائقة لما لها من « علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث ، فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن في الأحاديث من أوهام وأخطاء ، فمن ثَمَّ أولاه المحدثون عناية بالغة ، واهتموا به اهتمامًا خاصًّا فأفردوه بالتصنيف ، فمن هذه المصنفات كتاب الأفراد ، وغرائب مالك ، والفوائد المنتخبة للإمام الدارقطني ، ومنها كتاب المعجم الأوسط والمعجم الصغير ، كلاهما للطبراني ، والمسند المعلل للإمام البزار وحلية الأولياء لأبي نعيم والتاريخ الكبير للإمام البخاري والكامل لابن عدي ، والضعفاء للعقيلي وغيرها كثير »[٢].

ولكن ينبغي التنبه إلى أن التفرد وحده ليس سببًا في إعلال الحديث ، ولكن يجتمع مع ذلك التفرد من القرائن ما ينضم إليه مؤكدًا خطأ الراوي أو صوابه .

فالتفرد في الطبقات المتقدمة ـ طبقة الصحابة وكبار التابعين ـ مقبول محتج به مادام التابعي ثقة لم يخالف في ذلك من هو أوثق منه ، وخير مثال على ذلك حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في النية ، والذي صدر به الإمام البخاري صحيحه .

« وأما إن كان التفرد في الطبقات المتأخرة التي من شأنها التعدد والشهرة ، لا سيما فيما يخص المراكز الحديثية التي يشترك في سماع أحاديثه وحفظها ورواياتها عنهم جماعة كبيرة ، فذلك أمر يأخذه النقاد بعين الاعتبار »[٣].

فحينما يعمل النقاد رواية أحد الثقات بالتفرد ينبغي إدراك أن هؤلاء الأئمة يعلمون جيدًا قبول زيادة الثقات إجمالاً ، ولكن ليس مطلقًا .

٣- الحديث المنكر : تعريفه : المنكر في اللغة : من نكر الأمر نكيرًا ، وأنكره إنكارًا ونكرًا : جهله[٤] ، ويكون معنى المنكر المجهول غير المعروف .

---

(١) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٢٠٨ .

(٢) المالياري ، الموازنة ص١٦ ، ١٧ .

(٣) المالياري ، نظرات في علوم الحديث ص٢٣٧ .

(٤) ابن منظور ، اللسان ، مادة (نكر).

وفي الاصطلاح : استقر تعريف المتأخرين من المحدثين أن المنكر ما رواه ضعيف مخالفًا فيه الثقات[١].

وإن كان ذلك الاصطلاح قد تعارف عليه القوم ، فلعله تأثر بمحاولة ابن الصلاح رحمه الله من شرح مدلولات ألفاظ المحدثين ، ومحاولة التفرقة بين كل مصطلح وآخر ، خشية الالتباس على طلاب الحديث ، إلا أن الواقع العلمي للمحدثين لا يعرف ذلك الفصل الكامل ، أو تلك التعريفات الجامعة المانعة ، وإنما كثيرًا ما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على التفرد أو الشذوذ ، وكذا يستعير المحدثون تلك المصطلحات الأربعة فيما بينهم للدلالة على الشيء نفسه ، إذ اللغة تحتمل ذلك .

قال مسلم : «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها»[٢].

قال الأبناسي : «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ، ولا من وجه آخر»[٣].

ومثال ذلك : ما رواه أبو داود من حديث أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس : «**أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ**» ، وفيه : «**إنما الوضوء على من نام مضطجعًا**» .

قال أبو داود : قوله : «الوضوء على من نام مضطجعًا» هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ، لم يذكروا شيئًا من هذا[٤].

وكذا روى النسائي حديث أبي الأحوص ، عن سماك عن القاسم ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة بن نيار : قال رسول الله ﷺ : «**اشربوا في الظروف ولا تسكروا**» .

---

(١) ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح (٢/٦٧٥).

(٢) مسلم ، مقدمة الصحيح مع شرح النووي (١/٥٦ ، ٥٧).

(٣) الأبناسي ، الشذ الفياح (١/١٨٥).

(٤) أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من النوم (١/٢٤٨).

قال النسائي : «هذا حديث منكر غلط فيه أبو الأحوص ، لا نعلم أن أحدًا تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب»[١].

٤- الحديث الشاذ : تعريفه : الشاذ لغة : قال ابن منظور : «شذ عنه يشذ شذوذًا : انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ»[٢].

وفي الاصطلاح : اعتبر الشافعي رحمه الله الشذوذ بمعنى المخالفة فقال : «وليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره ، هذا ليس بشاذ ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس»[٣].

والحاكم يرى الشاذ ضربًا من التفرد فيقول : «فأما الشاذ ، فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»[٤].

● **حكمه :**

وكلاهما يرجع إلى الخلاف : إما بالمخالفة الصريحة أو الضمنية ، وذلك مردود وغير مقبول ، وقد أوضح الإمام مسلم أن المخالفة من أهم دلائل العلة فيقول :«الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث ـ إذا هم اختلفوا فيه ـ من جهتين : أحدهما : أن ينقل الناقل حديثًا بإسناد فينسب رجلاً مشهورًا بنسب في إسناد خبره ، خلاف نسبته التي هي نسبته ، أو يسميه باسم سوى اسمه ، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم .

والجهة الأخرى : أن يروي نفر من حفاظ الناس عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد ، مجتمعين على روايته في الإسناد والمتن ، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه ، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن ، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد إن كان حافظًا»[٥].

---

(١) النسائي ، السنن ، كتاب الأشربة ، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر (٣١٩/٨).

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة (شذذ).

(٣) الشافعي ، الرسالة ص٣٧١ رقم ١٠٠١.

(٤) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص١١٩ .

(٥) مسلم ، التمييز ص١٧١ ، ١٧٢ .

وقد صنف الدارقطني جزءًا في الأحاديث التي خولف فيها مالك على جلالته ، ورجح فيه روايات غير مالك ، مع إمامته في الحديث والفقه ، ولكن دلالة المخالفة تقوي احتمال الخطأ خاصة إن كانوا أكثر عددًا وأكثر ضبطًا .

مثال ذلك ، ما روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة : « كان النبي ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، يوتر منها بواحدة ، وإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن ، فيصلي ركعتين خفيفتين » .

فانتقده الدارقطني لأن جماعة من الحفاظ خالفوه و« رووه عن الزهري ، عن عروة عن عائشة ، فذكروا أنه كان يركعهما قبل الاضطجاع على شقه الأيمن ، وقبل إتيان المؤذن وزادوا في الحديث ألفاظًا لم يأت بها ، منها أنه كان يسجد في صلاته بالليل قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية قبل أن يرفع رأسه »[1] .

● **نقد معنى الحديث**

لا يخلو عصر من العصور إلا وللسنة أعداء متربصون بها ، يريدون النيل منها ، والاستهزاء بأهلها ، وقد دفع ذلك أئمة السنة للرد عليهم ، ومواجهة أراجيفهم وأباطيلهم .

ومن ذلك اتهام المحدثين بعدم الاهتمام بنقد المعنى ، وقصور اهتمام النقاد على النقد الخارجي ، وإن كان المحدثون قد اعتنوا بالحديث بشقيه : الإسناد ، والمتن ، وتمثل ذلك النقد للمعنى فيما قام به فقهاء المحدثين ونقادهم من نقد داخلي عميق اكتشف من خلاله المحدثون ظلمات الوضع ، وحاربوا الوضاعين .

وكذلك اهتموا بغريب الحديث وعملوا على بيانه ، خشية غياب المعنى بين المفردات التي هجرت لتباعد الأزمان .

وكذا قام المحدثون بتحليل ذلك المتن بغية استخراج فقهه وما يُستفاد منه ، وما يُستنبط من أحكامه ، واهتم النقاد ببيان أسباب ورود الحديث ، للتعرف على سبب قول ذلك المتن ، ودفع التعارض الناشئ عن عدم معرفة الظروف والملابسات التي قيل فيها ذلك الحديث .

---

(١) الدارقطني ، الأحاديث التي خولف فيها مالك ص٦٥ ، ٦٦ .

ولم يغفل المحدثون آثار النسخ في تغيير الأحكام وتبديلها ، وفقًا لمبدأ التدرج الذي عرفته الشريعة ، وراعت من خلاله الرفق في فطام من دان بهذا الدين عن كثير من سلوكياته بشيء من الرفق وبيد حانية .

واهتم المحدثون بدفع التعارض الظاهري بين الأحاديث ، وذلك ببيان الموقف الذي قيل فيه كل متن ، وهل يمكن الجمع بين هذه النصوص أم نصير إلى الترجيح ، وما هي المرجحات ؟

كل ذلك وغيره مباحث اهتم بها النقاد ، وعلوم بذل في تأصيلها والعمل بمقتضاها المحدثون ، فكان تشييد صرح المنهج النقدي قائمًا على أسس متينة ، ونظرة شاملة ، لا تميل إلى شق دون آخر ، ومن العلوم التي اهتم بها المحدثون في نقدهم لمتن الحديث الشريف :

١- **غريب الحديث :** تعريفه : قال ابن منظور : الغريب : الغامض من الكلام ، وقال الفيروزآبادي : غَرُب : غمض وخفى[١] .

وفي الاصطلاح : قال الخطابي : « الغريب من الكلام يطلق على وجهين :

أحدهما : أن يراد به أنه بعيد المعنى غامضه ، لا يتناوله الفهم إلا بعد معاناة وفكر » .

والوجه الآخر : « أن يراد به كلام من بعدت به الدار من شواذ قبائل العرب ، فإذا وقعت إلينا كلمة من كلامهم استغربناها ، وإنما هي كلام القوم وبيانهم »[٢] .

ولعل ذلك القول من الخطابي يتناسب مع عصره ، حيث الهمم مازالت عالية ، واللغة بقوة أهلها تحيا بين الحاضر والبادي ، ولكن مع تباعد الأزمان وانحسار السليقة العربية ومخالطة المعاجم ، انضم إلى قول الخطابي الاهتمام بالألفاظ التي هجرها القوم ، حتى صارت غامضة عند كثير منهم ؛ لذلك قال ابن الأثير : « فلما أعضل الداء وعز الدواء ألهم الله عز وجل جماعة من أولى المعارف والنهى وذوي البصائر والحجى ، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفًا من عنايتهم »[٣] .

---

(١) ابن منظور ، اللسان ، والفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (غرب).

(٢) الخطابي ، غريب الحديث (١/ ٧٠ ، ٧١).

(٣) ابن الأثير ، النهاية (١/٥).

● **أسباب نشأة الغريب ودواعي التأليف فيه :**

الرسول ﷺ أفصح العرب ، آتاه الله جوامع الكلم ، وعلمه من اللسان العربي ما يجعله أبين لهجة وأقوم حجة ، ومع ذلك نشأ غريب الحديث والذي يرجع إلى :

١- خطاب الرسول ﷺ كل قبيلة بلغتها «فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم ، كلاً منهم بما يفهمون ، ويحادثهم بما يعلمون»[(١)].

٢- أداء القبائل عن رسول الله ﷺ بلغاتها ، ولغات قبائلها ، فتختلف ألفاظ قبيلة عن غيرها من القبائل[(٢)].

٣- استخدام النبي ﷺ لألفاظ وتراكيب لم يسبق إليها ، ومن ذلك قوله : «حمى الوطيس» ، «لا ينتطح فيها عنزان» ، «دمها هدر»[(٣)].

٤- بعد العهد واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس ، وتمازج الألسنة[(٤)].

● **وجوب التثبت في شرح غريب الحديث :**

الحديث عن رسول الله ﷺ موضع كرامة واعتزاز ، إذ فيه نقل لمنابع الخير ، وبيان عن مراد الشرع ، ومع ذلك لا بد أن يقترن ذلك بشيء من الحذر والحيطة ، ولا بد أن يتثبت الناقل للخبر ، والمبين لغريبه مما يقول ، خشية الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ ، وما يلحق هذا من وعيد شديد .

سئل شعبة عن لفظة من الغريب فقال : «خذوها عن الأصمعي ، فإنه أعلم بذلك منا»[(٥)] ، وقال السخاوي : «يجب أن يتثبت في هذا الباب ويتحرى ، فقد

---

(١) ابن الأثير ، النهاية (١/٤).

(٢) دكتور علي نايف ، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه ، ص٣٠٩ ، دار البشائر الإسلامية ، ط . ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

(٣) الزركشي ، النكت على ابن الصلاح (٢/٨٠-٨٣) ، تحقيق دكتور زين العابدين محمد ، دار أضواء السلف ، ط . ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٤) ابن الأثير ، النهاية (١/٥) ، أبو شهبة ، الوسيط ، ص٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٥) السخاوي ، فتح المغيث (٣/٥١).

سئل الإمام أحمد ـ مع جلالته ـ عن حرف من الغريب فقال : سلوا أصحاب الغريب ، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن»[١].

وكما أرشد الأئمة إلى البحث عن معاني الألفاظ عند أهل التخصص فقد ذهبوا إلى أن أفضل تفسير لتلك الألفاظ ما جاءت في رواية أخرى ، قال السيوطي : «وأجود تفسيره ما جاء مفسرًا به في رواية»[٢].

● **أهم ما صنف في غريب الحديث :**

صنف كثير من العلماء في بيان غريب حديث رسول الله ﷺ ، ولم يخل قرن إلا والمصنفات في ذلك الباب وافرة[٣] ، ومن أهم هذه المصنفات :

١- غريب الحديث والآثار لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)
٢- غريب الحديث لأبي محمد ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)
٣- غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)
٤- كتاب الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ)
٥- الفائق في غريب الحديث لأبي القسم الزمخشري (ت ٤٣٨هـ)
٦- المغيث في غريب الحديث لأبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ)
٧- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)

وهكذا أثبت المحدثون عنايتهم بنص الحديث ؛ إذ المتن هو المقصود ، وما الإسناد إلا طريق يصل منه المحدث إلى بغيته .

٢- مختلف الحديث : تعريفه لغة : قال الفيروزآبادي : «اختلف ضد اتفق»[٤].

وفي الاصطلاح : قال النووي : «مختلف الحديث هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما»[٥].

فهذا علم يبحث في الأحاديث التي تبدو متعارضة في ظاهرها ، ليصار إلى التوفيق بينها إن أمكن ، «وذلك ببيانها من طريق التأويل ، بحمل المطلق على

---

(١) السخاوي ، فتح المغيث (٣/٥١).
(٢) السيوطي ، تدريب الراوي (٢/١٨٦).
(٣) ابن الأثير ، النهاية (١/٧).
(٤) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (خلف).
(٥) النووي ، التقريب ص٨٠ .

المقيد ، والعام على الخاص ، أو حمل التعارض على تعدد الواقعة التي ورد فيها الحديث ، وإن لم يمكن شيء من ذلك فإلى ترجيح أحد المتعارضين على الآخر ، وذلك حين تتوافر القرينة المرجحة في المتن أو السند[١].

● **أهمية ذلك العلم :**

علم مختلف الحديث ذو أهمية بالغة ؛ وذلك لما يترتب عليه من آثار في فقه النصوص واستنتاج أحكامها ، « وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الفقه والحديث ، الغواصون على المعاني الدقيقة »[٢].

وفي ذلك العلم معرفة للأحكام الفقهية من ناحية ، ودفاع عن السنة من مطاعن الزنادقة ومن سار على دربهم ممن يدعي التناقض في الشريعة ، والتعارض بين الأحاديث .

● **أهمية التأني قبل إثبات الخلاف :**

ينبغي على المشتغلين بالسنة ألا يتسرعوا في إثبات الخلاف ، فليس ذلك سبيل العلماء من النقاد الجهابذة .

قال الشافعي : « لا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا ، إنما المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره ، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد ، هذا يحله ، وهذا يحرمه »[٣].

وكما ضيق رحمه الله تعالى حيز الخلاف ، فإنه يبرز أن التعارض الظاهري بين الأحاديث الصحيحة لا يلبث أن يزول إن وضع تحت الدراسة المتأنية ، يقول الشافعي : « ولم نجد عنه ﷺ شيئًا مختلفًا فكشفناه إلا وجدنا له وجهًا يحتمل ألا يكون مختلفًا . . . »[٤].

---

(١) محمد أديب صالح ، لمحات في أصول الحديث ، ص٨١ ، المكتب الإسلامي ط . ٦ ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

(٢) الأباناسي ، الشذ الفياح (٢/٤٧١). (٣) الشافعي ، الرسالة (ص٣٤٢ رقم ٩٢٥).

(٤) المصدر السابق (ص٢١٦ ، ٢١٧ رقم ٥٨٧- ٥٩٠).

● **كلام النبي ﷺ لا يتعارض :**

قول النبي ﷺ منزه عن التعارض أو أن يقول الشيء وضده ، أو يحرم الشيء ويحلله ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ (النجم:٣) ، ومن المحال أن يقر الله تعالى نبيه على خطأ أو وهم ، بيد أن كلامه ﷺ قد يصل إلينا بعد روايته متعارضًا ظاهرًا .

● **أسباب الاختلاف الظاهري :** يرجع الاختلاف الظاهري إلى :

١- ضعف أحد الحديثين : محل الخلاف ، وببيان حاله من الضعف يسقط الاختلاف ، قال الشافعي : « وجماع هذا ألا يقبل إلا حديث ثابت ، فإن كان الحديث مجهولاً ، أو مرغوبًا عمن حمله كان كما لم يأت »[١] .

٢- عدم كمال التحمل : فقد « يحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة ، فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب ، ويسن في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى ، فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين . . . »[٢] .

٣- العجز عن فهم السياق : فلكل حديث سياقه الذي قيل فيه ، ومناسبته التي أخبر به من أجلها ، وعدم الإحاطة بذلك من أسباب الاختلاف ، ومن ذلك ادعاء التعارض بين حديثي : « **من قتل دون ماله فهو شهيد** » ، و« **كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل** » فالأول في مدافعة اللصوص ، والآخر في زمن الفتنة واختلاط الحق بالباطل »[٣] .

٤- تعدد وجوه الإباحة : ومن ذلك ما جاء عن النبي ﷺ أنه « وضأ وجهه ويديه ومسح برأسه مرة مرة » ، وروى « مرتين مرتين » وروى « ثلاثًا ثلاثًا »[٤] ، قال الشافعي : « يقال : أقل ما يجزئ من الوضوء مرة ، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث »[٥] .

---

(١)الشافعي ، اختلاف الحديث ص٤٠ .

(٢) الشافعي ، الرسالة (ص٢١٣ ، ٢١٤ رقم ٥٧٥- ٥٨٢).

(٣) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص١٠٩ .

(٤) الروايات الثلاث في صحيح البخاري (١/٣١١ رقم ١٥٧- ١٥٩).

(٥) الشافعي ، اختلاف الحديث ص٦٨ .

٥- عدم العلم بالناسخ : إذ لو ثبت النسخ عن رسول الله ﷺ لم يكن ثَمَّ خلاف ، فمن ذلك حكم ادخار لحوم الأضاحي بين النهي والإباحة[١] ، وإباحة متعة النساء ثم نهيه ﷺ عنها[٢].

● **موقف العلماء حيال اختلاف الحديث :**

المحدثون حيال الأحاديث المختلفة يسلكون ذلك السبيل :

أولا : محاولة الجمع بين الحديثين ، فإن أمكن ذلك بلا تناف فالمصير إليه .

ثانيًا : إن لم يمكن الجمع بينهما وتضادت الروايتان ، فإن علم أن أحدهما كان أولاً والآخر متأخر عنه ، حملوا ذلك الاختلاف على النسخ ، وإن لم يترجح وجه للنسخ قام العلماء بالترجيح بينهما بالمرجحات المتعددة[٣].

٣- الناسخ والمنسوخ : تعريفه : قال الفيروزآبادي : « نسخه كمنعه : أزاله وغيره وأبطله »[٤].

وفي الاصطلاح : « رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر »[٥].

● **أهمية العلم وصعوبته :**

علم الناسخ والمنسوخ من الأهمية بمكان ، إذ هو أحد المرجحات في اختلاف الحديث ، وعليه قامت حكمة الله تعالى في تغيير الطباع بشيء من التدرج حتى تأنس ، ولم يأخذها بالشدة كي لا تنفر .

وهو مع ذلك ليس مرتقى سهلاً ، إنما هو علم العلماء الأثبات والنقاد الجهابذة « فهو علم جليل ، ذو غور وغموض ، دارت فيه الرءوس ، وتاهت في الكشف عن مكنونه النفوس »[٦].

---

(١) الشافعي ، اختلاف الحديث ص٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) البخاري ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر (ح٣٨٩٤) ، ومسلم ، كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة ، وبيان أنه أبيح ثم نسخ (ح٢٥٠٦).

(٣) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص٢٥٧ ، ٢٥٨ ، بتصرف .

(٤) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (نسخ).

(٥) النووي ، التقريب ص٧٩ .

(٦) الحازمي ، الاعتبار ص٤٤ ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي ط . ٢ ، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م .

قال الزهري : «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»[١].

● **اتفاق النسخ مع نشأة الإسلام :**

الإسلام دين الفطرة السليمة ، وقد جاء إلى البشرية وهي تغوص في أعماق الجهالة الفكرية والعملية ، وقد حرص الإسلام في فطامه لتلك البشرية أن يكون ذلك بيد حانية ، وشفقة حالمة ، «فلو نزلت عليهم الشريعة جملة واحدة ما أطاقوها ، ولو صدرت التكليفات دفعة واحدة لنفروا منها ، فجاءت شيئًا فشيئًا ، حتى إذا ذاقوا بشاشة الإسلام واستأنست به قلوبهم . . . خوطبوا بالشريعة كلها ، فحرمت أشياء كانت مباحة ، وكلفوا أمورًا لم يكونوا مكلفيها من قبل»[٢].

ومن أمثلة ذلك التدرج في تحريم الخمر ،وكذا إباحة زواج المتعة ثم تحريمه.

● **تكامل علم الناسخ والمنسوخ مع التاريخ وعلوم الحديث الأخرى :**

العالم بالناسخ والمنسوخ لا تأتي نتائجه بمعزل عن علوم الحديث وعلم التاريخ ؛ فمن شروط القول بالنسخ قوة الناسخ وصحته ، قال الذهبي : «ومن شرط الناسخ أن يكون في قوة المنسوخ»[٣].

وكذلك معرفة الأوائل والأواخر ، قال الزركشي : «معرفة التاريخ المتعلق بالمتن أمر نافع في أمر الناسخ والمنسوخ»[٤].

● **أمارات النسخ**[٥] :

إذا صار العلماء إلى التوفيق بين الروايات المتعارضة عن طريق النسخ ، فإن تلك الخطوة تحتاج إلى دلائل وأمارات لتقوي الاحتمال القائل بذلك ، ومن هذه الأمارات :

١- تصريح النبي ﷺ : كقوله : «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**» ، وكذا حديث في إباحة ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، بعد النهي عنها .

---

(١) الحازمي ، الاعتبار ص٤٤ .
(٢) المصدر السابق ، مقدمة المحقق ص١٢ .
(٣) الذهبي ، تنقيح التحقيق (١٧٣/٢).
(٤) الزركشي ، النكت على ابن الصلاح (٧٤/٢).
(٥) الحازمي ، الاعتبار ص٥٦ ، ٥٧ .

٢- قول الصحابي : كقول علي بن أبي طالب ﷺ : «كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة ، ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس» .

٣- معرفة الأوائل والأواخر : ومن ذلك حديث أُبي بن كعب ﷺ قال : «قلت : يا رسول الله ، إذا جامع أحدنا فأكسل؟ فقال النبي ﷺ : **يغسل ما مس المرأة منه ، وليتوضأ ثم ليصل**»، مع إخبار عائشة رضي الله عنها أن ذلك كان أول الأمر قبل فتح مكة ، ثم إنه اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغسل .

٤- الإجماع على ذلك : إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة ، ومن ذلك حديث الزكاة «**ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله**»[(١)] ، قال الزركشي : «اجتمعت الصحابة على ترك استعمالهم هذا ، فدل عدولهم عنه على نسخه»[(٢)].

ومن المصنفات فيه

اهتم العلماء بذلك الفن لجلالته ، وتعددت تصانيفهم فيه ، ومن ذلك :

١- ما أودعه الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في طيات كتابيه الماتعين : الرسالة ، واختلاف الحديث ، من مسائل تتعلق بذلك الفن ، وتؤصل له .

٢- ما كتبه الحافظ أبو بكر الطائي الأثرم (ت ٢٦١هـ) تلميذ الإمام أحمد بعنوان ناسخ الحديث ومنسوخه .

٣- أبو بكر الجعد الشيباني (ت ٣٠١هـ) وأحمد بن إسحاق القاضي التنوخي (ت ٣١٨هـ).

٤- أبو محمد بن أصبغ القرطبي (ت ٣٤٠هـ) وكتابه الناسخ والمنسوخ في الحديث .

٥- ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) وكتابه ناسخ الحديث ومنسوخه .

٦- الحازمي (ت ٥٨٤هـ) وكتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار[(٣)].

٤- أسباب ورود الحديث : كما اهتم علماء التفسير بعلم أسباب النزول ، فقد اهتم المحدثون بأسباب ورود الحديث الشريف ؛ إذ لمعرفة أسباب الورود

---

(١) أبو داود ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة (٢/٢٣٣) ، والنسائي ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب عقوبة مانع الزكاة (٥/١٦).

(٢) الزركشي ، البحر المحيط (٤/١٥٣).

(٣) الحازمي ، الاعتبار ص١٥ ، ١٦ ، مقدمة المحقق .

أثر كبير في تفسير المتن ، كما أنه عاصم من الزلل والتجاوز والانحراف ، إذا لم يراع المتأمل للحديث الشريف ذلك المعنى .

يقول دكتور عمر عبيد حسنة : «هي أشبه ما تكون بوسائل إيضاح لتنزيل النص على الواقع . . . لذلك فقد يكون فقه المحل ، وما يتنزل عليه من أحكام من أهم الأمور المطلوبة للفقيه المسلم اليوم ، ذلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات ، لا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع . . . إن الغفلة عن إدراك أبعاد سبب النزول والورود ، أصاب عملية الاجتهاد والتجديد في مقاتل»[1].

● **نشأة علم أسباب ورود الحديث الشريف وما صنف به :**

اهتم بعض المتقدمين من المحدثين بذلك العلم وصنفوا فيه ، وإن لم نقف على تلك المصنفات ، ومن ذلك تصنيف أبي حفص العكبري (ت ٣٩٩هـ) ، وتصنيف أبي حامد بن قتادة الجوباري وغير ذلك ، ولكن الذي بين أيدينا الآن من هذه المصنفات ما جاء متأخرًا ، ومن ذلك :

١- إنشاء الحافظ البلقيني في كتابه محاسن الاصطلاح وتضمينه سبب ورود الحديث في كتابه مع وضع أمثلة لذلك .

٢- اللمع في أسباب الحديث للسيوطي (ت ٩١١هـ).

٣- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث لابن حمزة الحسيني الدمشقي (ت١١١٠هـ).

● **أسس التعامل مع الحديث النبوي الشريف :**

عندما يراعي المحدثون أسباب الورود ، فإن مراعاة أسس التعامل مع الحديث الشريف خشية الاضطراب في الفهم أو الاعتقاد بتضاد النصوص تقوم على أسس ، ومن تلك الأسس :

١- الأساس اللغوي ، وهو فهم النص في ضوء لغته ومفرداته واشتقاقاته .

٢- توثيق النص والتحقق من ثبوت النص قبل التعامل معه .

٣- الجمع بين النصوص الصحيحة بلا تعسف أولى من إهمال أحدها .

---

(١) مقدمة عمر عبيد حسنة ، أسباب ورود لحديث ص١٧ ، ٢١ ، ٢٣ ، كتاب الأمة ، عدد (٣٧) ط . ١ ، ١٤١٤هـ .

٤- وإن تعذر الجمع ، فالقول بالنسخ ، أو بالترجيح[١].

والتعامل وفق هذه الأسس يفيد تجنب الباحث أخطاء فهم المراد ، أو التوسع في رد الروايات ، أو إضاعة الزمان في التعامل مع نصوص لا تثبت .

● **أهمية فقه السنة من خلال أسباب الورود :**

المهتمون بفقه الحديث الشريف لا بد ألا يكونوا في معزل عن أسباب الورود وإدراك مقاصد الشريعة المطهرة وحقيقة ذلك الدين ؛ لتحديد المراد من الحديث الشريف ، للتفرقة بين الخاص والعام ، والكلي والجزئي في ضوء السياق والملابسات والأسباب المحيطة بالحديث الشريف ، سعيًا للفهم السديد والبيان الرشيد .

يقول دكتور يوسف القرضاوي : «لا بد لفهم الحديث فهمًا سليمًا دقيقًا ، من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص ، وجاء بيانًا لها علاجًا لظروفها ، حتى يتحدد المراد من الحديث بدقة ، ولا يتعرض لشطحات الظنون أو الجري وراء ظاهر غير مقصود[٢].

وذكر من أمثلة ذلك كيف قاد الفهم الأعمى لدى أعداء الشريعة ، ودعاة التحرر أن يجعلوا من حديث «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**» تكأة لمحاصرة الإسلام وشريعته الغراء بين جدران المساجد وقاعات الدراسة .

وكذا تحريم البعض الإقامة في دار الكفر اعتمادًا على حديث «**أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين**» فالحديث الأول في شأن تأبير النخل ، والثاني في شأن من يقيم بين المشركين المحاربين في زمن القتال .

● **أسباب الورود ودفع التعارض الظاهري[٣] :**

العلم بأسباب الورود يدفع الكثير من الاتهامات الباطلة ، ويطرد العديد من الوساوس والأوهام التي تجعل السنة المطهرة في موضع المتهم ، وتنسب إليها التضاد والتعارض .

---

(١) محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث ص٣٤- ٨٢ .

(٢) القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة ص١٢٥ ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار الوفاء ط . ١ ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م .

(٣) انظر أسباب ورود الحديث ، للدكتور محمد رأفت سعيد ، ص٣٨- ٧٤ .

ومن ذلك الجمع بين أحاديث مدح الفقر ، وأحاديث الترغيب في إعمار الأرض ، وفضل الغني الشاكر ، فالغنى والفقر ليسا مادة تفضيل بإطلاق ، بل بما يصحبهما من قرائن ، فرسول الله ﷺ دعا لأنس رضي الله عنه بكثرة المال ، وقال لعمرو : « **نعم المال الصالح للرجل الصالح** » وواسى فقراء أمته بما ينتظرهم من أجر ، إذا حسن استقبالهم لابتلاء الله لهم وجميل صبرهم على مشاق الفقر ، وألم الحاجة .

ففضيلة الغنى لابد أن تقترن بالشكر ، وأداء الحق ، وفضيلة الفقر لا بد أن يلازمها الصبر ، والرضا بالقضاء ، دون سخط أو شكوى .

وكذلك أحاديث التزين وترك الزينة ، فكلاهما يرجع إلى حال مغاير للآخر ، فالتزين هو الأصل الذي لا حرمة فيه ، ولكن ارتباط ذلك الأصل المباح بما لا يباح كالكبر والخيلاء ، يوجب على صاحبه ترك ذلك أو التخفف منه .

٥- **فقه الحديث :** فقه الحديث هو ثمرة علوم السنة ، ولأجله وضعت ضوابط الجرح والتعديل ، ولأهميته بحث النقاد في اتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقدوا مبنى المتن ومعناه ، للوصول إلى لب الحديث ، ومغزى القائل ﷺ .

● **اتهام المحدثين بقلة العناية بالفقه**

وإن كان المحدثون تلتصق بهم الاتهامات بأنهم قليلو العناية بالفقه ، لا باع لهم إلا بالرواة والأسانيد حتى صور لنا الحافظ الذهبي رؤية فقهاء عصره السوداء للمحدثين وتجريدهم إياهم من علوم الفقه ومعرفة الاستدلال[١] .

والحق أن أئمة النقد قد نادوا بضرورة التفقه في الحديث ، والعلم بمعانيه ، وعدوا ذلك نصف العلم ، ومن لم يكن له نصيب من الفقه لا يعتبر من زمرة العلماء .

قال ابن المديني : « التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجال نصف العلم »[٢] ، وقال سفيان بن عيينة : « يا أصحاب الحديث ، تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي »[٣] ، قال الحاكم : « معرفة فقه الحديث ... ثمرة هذه العلوم ، وبه قوام الشريعة »[٤] .

---

(١) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٦٢٨/٢).
(٢) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (٤٨/١١).
(٣) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص٦٦ .
(٤) المصدر السابق ص٦٣ .

وإذا نظرنا لواقع متقدمي المحدثين ، فإن جل الفقهاء ما هم إلا محدثون ، فالشافعي أول من وضع كتابًا في أصول الفقه وأصول الحديث معًا ، ومالك نسبته للفقه كنسبته للحديث وكذا أحمد ، وإن خالف أبو حنيفة بعض الآثار ، فإن ذلك لمخالفتها مقاييس الصحة عنده ، لا لجهله بها .

وهذا البخاري أمير المؤمنين في الحديث ، وصاحب أول مصنف وأتقنه في إفراد صحيح حديث رسول الله ﷺ قد أظهر براعة نزعته الفقهية من خلال تراجمه لأبواب جامعه الصحيح ، وكذا الترمذي وأبو داود والزهري والثوري ، وغيرهم كثير وكثير .

● **علاقة الحديث بالفقه**

بين الحديث والفقه علاقة وطيدة ، فلا غنى لأحدهما عن الآخر ، ولا عمل للفقيه دون محدث ، ولا يصح عمل المحدث بمعزل عن الفقيه ، وأقدر العلماء من جمع بين العلمين «فعندما ينطق الرسول ﷺ بحديث تشريعي إنما يقرر حكمًا ، وعندما تعرض له ﷺ حالة من القضاء إنما يفصل فيها بحديث»[1].

وما قام به المحدثون من جمع وتصنيف ونقد ليس لمجرد الجمع ، وإنما بحثًا عن الأحكام التي تقرها الأحاديث الصحيحة .

كما أن التفرقة بين المحدث والفقيه لم تعرف لها طريقًا في القرون الأولى ، والنبي ﷺ عندما حث على تبليغ حديثه شرط ذلك بالوعي والفهم ؛ ولذا فإن الشافعي رحمه الله قد اشترط معرفة لغة الحديث ، وزاد أبو حنيفة العلم بالفقه لمن ابتغى رواية الحديث بالمعنى .

● **المحدث الفقيه لا يعمل بكل ما صحت روايته**

فقهاء المحدثين ليسوا زوامل أسفار يحملون ما لا يعون ، وليس معنى اتخاذهم من المنهج النقلي أسلوب تحرير للروايات : أنهم قد تجردوا من دلالات العقل السليم ، والفهم الثاقب ، ويظهر ذلك واضحًا في تصحيح بعض الروايات ثم بيان ما ليس عليه العمل .

ومن ذلك نقد الإمام مالك للحديث الذي أخرجه مسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : «كان فيما أنزل من القرآن عشر

---

(١) عبد المجيد محمود ، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص٢٤ .

رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن» ، قال مالك : «وليس على هذا العمل»[١].

وكذا حكم الترمذي على حديث عائشة أم المؤمنين في عدم جواز شهادة القريب لذوي قرابته بأن العمل على خلاف ذلك[٢].

● **أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء**

المحدثون ليسوا بمعزل عن الفقهاء ، والفقه بلا حديث ضرب من العبث ، كما أن الحديث بلا فقهٍ لون من الجمود ؛ لذا فقد كان للحديث والمحدثين تأثير بالغ على الفقه والفقهاء .

فمن الأسباب الحديثية للعمل بالحديث صلاحيته للاحتجاج ، غير أن هذه الصلاحية كما كانت محل تجاذب بين المحدثين ، حيث اختلفوا في مقدار ما تجمعه الرواية من شرائط القبول ، لقد كان لها الأثر ذاته عند الفقهاء .

أضف إلى ذلك من يرى العمل بالضعيف إن لم يكن في الباب غيره ، وذلك مذهب الإمام أحمد ، وكذا التساهل في الرواية في فضائل الأعمال ، وتعدد درجات هذا التساهل .

واختلاف لفظ الحديث له أثر كبير على خلاف الفقهاء ، فمن ذلك رواية أبي هريرة مرفوعًا : «**من صلى على جنازة في المسجد ، فلا شيء عليه**» ، وقد وردت في روايات أُخر «فلا شيء له» والبون شاسعٌ بين الإباحة والنهي الضمني أو الكراهة .

كما أن اختلاف الضبط النحوي للفظ عند المحدثين له تأثيره البالغ في آراء الفقهاء ، ومن ذلك حديث : «ذكاة الجنين ذكاة أمه» ، ففي بعض الروايات جاءت (ذكاة) الثانية بالرفع ، وأخذ بها الشافعي رحمه الله ، فلم يوجب تذكية على الجنين ، وجاءت رواية أخرى ، بالنصب ، وأخذ بها أبو حنيفة فأوجب تذكية الجنين[٣].

---

(١) مالك ، الموطأ ص٣٧٦ .

(٢) الترمذي ، السنن ، أبواب الشهادات ، فيمن لا تجوز شهادته (ح٢٢٢١).

(٣) محمد عوامة ، أثر الحديث الشريف في ختلاف الأئمة الفقهاء ص١٢-٢٧، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط . ١ ، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م .

وقد تأثر الفقهاء أيضًا بالحديث الشريف في مواطن عدة ، من ذلك اختلافهم في فهم ألفاظ الحديث،وكون دلالة اللفظ تحتمل وجوها متعددة لا وجهًا واحدًا.

وكان سلوك الفقهاء من المحدثين إزاء مختلف الحديث ، والتوفيق بين نصوصه متفاوتًا : جمعًا وترجيحًا ، أو قولاً بالنسخ .

وكان اطلاع الفقهاء المحدثين على السنة من المعايير التي ترجح عند البعض ما لم يقل به الآخر ، كما قال الشافعي : «لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء . . . وهم في العلم طبقات : منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره»[1].

غير أن هذا لا يعني أن كل من اشتغل بالحديث وارتحل رحلة أو رحلتين ، وسمع من شيخ وشيخين قد صار من أئمة الحديث ، أو من فقهاء المحدثين ؛ لأن الجوانب الفقهية ومعرفة الصحيح والسقيم لم تكن محل عناية كافة من روى حديث رسول الله ﷺ .

٦- **الحديث الموضوع** : الحديث الموضوع المختلق الذي قامت الدلائل على كذب نسبته إلى رسول الله ﷺ إما بالتعمد أو الخطأ ، وعلى كلا الحالين فالنتيجة واحدة .

ويكون الوضع بالتعمد إذا كان الوضاع يدري ما يضع ، وبالوهم إذا حدث ذلك عن غير تعمد ، على سبيل الظن والوهم .

والحديث الموضوع متروك ، ساقط عن رتبة الاعتبار فضلاً عن الاحتجاج ، منحط عن القبول ، لا جابر له ولا مقوي من شاهد أو متابعة .

ولضرر ذلك النوع وجب التحذير منه وممن اتخذوا سنة رسول الله ﷺ مطية لأغراضهم المتعددة ، من إرضاء لأحقاد دفينة ورغبة في هدم ذلك الكيان الراسخ والبنيان الشامخ ، أو جلبًا للمصالح الدنيوية ، أو تأييدًا للمذهب الفكري والسياسي ، وأحيانًا الفقهي .

وترك هذا الباب مع القدرة عليه يوقع في مسئولية عظمى ؛ إذ ذلك ينافي تحمل أمانة النصح للسنة ، التي عليها مدار هذا الدين وتلك الشريعة «إذ لا يؤمن

---

(١) الشافعي ، الرسالة (ص٤٢ ، ٤٣ رقم ١٣٩ ، ١٤٠).

على من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ، ولعلها أو أكثرها أكاذيب ، لا أصل لها »[١].

● **أسباب الوضع وأنواع الوضاعين[٢] :**

الوضاعون كثر ، وإن اشتركوا في أصل الوضع إلا أنهم أولو مشارب شتى فمن هؤلاء :

١- الزنادقة الذين يضعون الحديث هدمًا للدين وإيقاعًا للشك في قلوب المؤمنين .

٢- المبتدعة الذين يدعون الناس إلى بدعهم وآرائهم مما ليس عليه دليل من كتاب أو سنة ، فيضعون من الحديث ما يؤيد باطلهم ويدعو الناس إليه .

٣- القصاص المتاجرون بالدين ، والمتكسبين بالإغراب على السامعين ، ولو كان في ذلك كذب على رسول الله ﷺ ؛ جلبًا للمال ، واستكثارًا من الثناء .

٤- جهلة الزهاد والعباد الذين يضعون الحديث في الفضائل والزجر عن المعاصي لحمل الناس على الطاعات .

٥- التعصب للجنس أو ضده ، والتحيز للإقليم ، والغلو في قدر الأئمة المتبوعين .

٦- التزلف للأمراء والحكام برواية ما يوافق أهواءهم .

٧- تحصيل منفعة ذاتية كرواية محمد بن عبد الملك الأنصاري الأعمى في فضل من قاد العميان[٣] ، ورواية محمد بن الحجاج اللخمي صاحب الهريسة في فضل الهريسة وأثرها في القوة والنكاح[٤].

٨- الانتقام من فئة بعينها ، كما صنع سعد بن طريف في وضعه الحديث في ذم المعلمين لأن أحدهم ضرب ابنه[٥].

---

(١) مسلم ، مقدمة الصحيح (١/١٢٣ ، ١٢٤).

(٢) ابن حبان ، المجروحون (١/٦٣- ٨٨) ، محمد سعيد رسلان ، الوضع في الحديث ص٢٥- ٨٧ .

(٣) الذهبي ، ميزان الاعتدال (٣/٦٣١).

(٤) الشوكاني ، الفوائد المجموعة ص١٧٦ ، تحقيق المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية ، دون ذكر الطبعة أو تاريخ الطبع .

(٥) ابن حبان ، المجروحون (١/٦٦).

٩- الانتصار لمذهب فقهي، أو حل النزاع المذهبي، قال إسماعيل بن أبي أويس: «ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم»[١].

• أسباب وجود الأباطيل في الكتب

يرى دكتور حمزة المالياري أن رواية الأباطيل في مصنفات المحدثين يرجع إلى الخطأ النادر أو العبث بأصول المحدث دون علمه، وقد يكون ذلك لهتك الحال والقدح في رواتها[٢].

على أن تعمد الرواية لتلك الموضوعات أو هؤلاء الهلكى لا يعني صحتها؛ لذا جاءت عبارات المحدثين عن ذلك الضرب، أن فلانًا متروك الحديث، أو لا يكتب حديثه.

قال مسلم: «فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم»[٣].

• تعامل النقاد مع الموضوعات

لقد حفظ كثير من النقاد للأحاديث الموضوعة سندًا ومتنًا، وتداولوها للمعرفة بحالها، ومنهم من كتب الموضوعات ثم أحرقها «علمًا بأنهم لم يتجنبوا تداول الموضوعات إلا بعد الاستفادة منها بمعرفة أصحابها وتحديد هويتهم بدقة بالغة»[٤].

وإذا كان نشاط النقاد في بيان الجرح والتعديل والحكم على الأسانيد، ونقد المتون وبيان العلل قد ظهر بجلاء، فإن جهود المحدثين في بيان الوضع والكذب بصورة منهجية لم يكن بذلك التفصيل «لسهولة الأمر في تمييز المفتريات عن طريق أماراتها الواضحة»[٥].

---

(١) الذهبي، التاريخ (١٦/٩٤).
(٢) الماليباري، نظرات في علوم الحديث ص٦٨.
(٣) مسلم، مقدمة الصحيح (١/٥٥).
(٤) الماليباري، نظرات في علوم الحديث ص٧١.
(٥) المصدر السابق ص٧١.

● **دلائل الوضع :**

وضع علماء الحديث لمعرفة المتون الموضوعة دلائل ، ومن أجمع ذلك ما ذكره ابن القيم رحمه الله ، ومنه مناقضة المتن للقرآن الكريم ، ومخالفته الصحيح الثابت من السنة ، وتكذيب الحس ، ومخالفة التاريخ الصحيح ، والتفرد بما تتوفر الدواعي على نقله ، وعدم مشابهة اللفظ لكلام الأنبياء ، والمجازفات البعيدة ، وركاكة اللفظ ، وسماجة المتن وبرودته ، ومنه تحديد تواريخ ، أو مدح أعمال وحرف ، أو ذم أجناس إلى غير ذلك[١].

● **جهود المحدثين في محاربة الوضع**

انبرى العلماء لمحاربة الوضع ودرء مفاسد الوضاعين ، واتبعوا من أجل ذلك وسائل علمية دقيقة ، حياطة للسنة ، فلا تمتد إليها شائبة ولا يخلص إليها دخيل ، ومن تلك الجهود :

١- البحث في أحوال الرواة وتتبع رواياتهم .

٢- التحذير من الكذابين وفضحهم وكشف رواياتهم .

٣- الربط بين صحة الأسانيد ونقاء المتون وعدم عزل أحدهما عن الآخر .

٤- اعتبار الحديث بالعرض على روايات الباب الأخرى والأحاديث الثابتة .

٥- وضع ضوابط ودلائل الحديث الموضوع .

٦- التصنيف في الأحاديث الموضوعة والتحذير منها والتعريف بها[٢].

---

(١) ابن القيم ، المنار المنيف ص٥٠- ١٠٤ .

(٢) نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ص٣٠٧ ، محمد سعيد رسلان ، الوضع في الحديث ص١٢٢-١٦٨ .

obeikan.com